

الاقتصاد



الاعمار و

Issue No. 158 Friday 1 - 14 September 2006

العدد 158 # السنة الثالثة عشرة # الجمعة 1 - 14 أيلول 2006

تقرير ستوكهولم: مليار دولار خسائر البنى التحتية و537 مليون دولار للإنعاش الأولي 2 **9.5 مليارات دولار؟ 3** **حرب تموز 4** **قراءة الأمم المتحدة إيران تهديد نفطي أم نووي أم اقتصادي لأميركا؟ 9**

مصادر اميركية : الاولوية للحدود السورية والحصار اداة تحسين شروط القرار 1701 ترقب حماوة بقاعية واختبار قريب يحدد رفع الغطاء عن السنيورة والحكومة

يقول مسؤول اميركي معني مباشرة بملف منطقة الشرق الاوسط في جلسة صمته واصدقاء في العاصمة الاميركية ان الواقع الميداني للحرب الاخيرة في لبنان قد اربك بنتائج بلاده واسرائيل لن "مستودع الاسرار لكلا البلدين حول حزب الله وإمكاناته لم يكن ممثلًا فعلا بالمعلومات.

ويضيف ان هذا الاريك لا يعني بالضرورة ان هناك خطوات بإتجاه إيران وسوريا ستحصل، بل ان مروحة الخيارات والامكانات المتاحة يجب دراستها من منطلق الوقائع وان كان هذا المسؤول شخصيا ضد فتح قنوات مع هاتين الدولتين.

ويشير الى ان الفئات التي حظيت بها اسرائيل من مواقع حزب الله ويبدو ان بعضها قد ترك عمدا تؤكد ان هذه "الفرقة من الكوماندوس الابراني" - كما يصفها - تتمتع بمعلومات استخباراتية عالية جداً عن المستوطنات وحياتها اليومية كما عن الجيش الاسرائيلي وصولا الى اسما وعتاد بعض وحداته السرية.

ويقول ان مجمل الاستنتاج يحتم مراجعة

امكانية توفر اسلحة ونشاط استخباراتي اعلى عند سوريا وايران مما يعتقد البعض، لان الامكانات المتاحة لدى هاتين الدولتين اكبر بما لا يقاس من عند حزب الله، إضافة الى رصد الصور الجوية لأسلحة جديدة لم يكن معروفاً وجودها في سوريا خلال فترة الحرب السابقة.

ويؤكد المسؤول الاميركي المذكور ان القرار الـ 1701 لم يكن خياراً موقفاً ولا يمكن الركون اليه الا في حال استصدار قرار جديد يطلب نزع سلاح حزب الله صراحة وان لا مصلحة اميركية واسرائيلية لتطبيقه كما هو والا فتح الباب على مصراعيه لدخول ايران وسوريا على الخط وسقوط خطة عزلهما وان الموقف الاوروبي سيتغير حسب بعد المسافة عن الاحداث وفي ظل وجود عسكر على الارض.

ويبيد المسؤول تفهمه للحصار على لبنان لانه احد ادوات تحسين الشروط للقرار المذكور خاصة ان لا فعل لحزب الله في هذا المجال.

ويحمل المسؤول الرئيس فؤاد السنيورة

مسؤولية خاصة في صدور هذا القرار لضعفه امام حزب الله ولعدم إمكاناته بمواجهة الضغوط الداخلية، خلافاً لكل الوعود التي كان اطلاقها، وإذا كان المسؤول عينه يؤكد على ضرورة بقاء هذه الحكومة وتفضيلها على اية حكومة اخرى ولو برئاسة من هو اكثر تمثيلاً، الا ان اختبار اخر ينتظرها وفي حال فشلها فيه، سيرفع الغطاء فوراً والاختبار هو ضرورة مد قوت الامم المتحدة الى الحدود السورية، لان هذا هو المحك الاساسي لنجاح مضمون الـ 1701 بالنسخة الاميركية.

ويعتبر ان منطقة البقاع ستشهد حماوة امنية خلال الفترة المقبلة لان تحصينات حزب الله ليست قوية بالمقارنة مع تلك القائمة في الجنوب ولقربها من الحدود السورية، مما يعني توجيه ضربات لحزب الله والضغط على سوريا وفتح ملف الحدود بشكل قسري.

ويقول ان ثورة الارز باتت على المحك لان المطلوب اليوم من اللبنانيين صار اكبر مما كان مطلوب منهم قبل الحرب، فاليوم

بدأت معركتهم والا التخلي منهم ومواجهة مصيرهم بأنفسهم.

اجواء مشابهة ولكن مع الكثير من التطفيف وزيادة جرعة خسارة حزب الله تولى تسويقها مقربون من السفارة الاميركية في لبنان مع كل دلالاتها لجهة الرسائل خاصة من الرئيس السنيورة، مع إضافة أسئلة حول كيفية مواجهة حزب الله في معركة الاعمار والتي يعني في حال نجاحها احتفاظه بمد جماهيري كبير كان مطلوباً ان يخسره بفعل التهميد والتدمير وتحمله مسؤولية الواقع الاقتصادي الجديد، علماً ان هذا الواقع لم يتبدل بعرضاته الاساسية كثيرًا، مهما ضوعفت ونفذت ارقام الخسائر والاضرار.

مخاطر كثيرة امام لبنان، خيارات مفتوحة من السلم الدائم الى الفدراليات وموقع البلاد في قلب العاصمة ومحاور الشرق الاوسط القديم منه او الجديد، ثابت ولكن يبقى المطلوب التفتيش عن مساحات مشتركة حقيقية ليعاد البناء واول شروط المشترك القبول بالآخر وبحقه في المشاركة والوطنية دون اوهام القلبية.

50 ألف وحدة مدمرة في الضاحية من أصل 70 ألفاً!

أثار إعلان الرئيس فؤاد السنيورة عن وجود 130 الف وحدة سكنية مدمرة في لبنان، منها خمسون ألفاً في الضاحية استغراباً هائلاً في الاوساط الهندسية والمعنية بمسح الأضرار لأن كل مساكن الضاحية تقدر بحوالي سبعين ألف وحدة سكنية، والتقديرات العلمية تتحدث عن 6900 وحدة سكنية مدمرة ومتضررة وحوالي 130 وحدة سكنية مشكوك بامرهما وتحتاج الى معاينة ميدانية بينما الرقم أدنى من ذلك في باقي المناطق.

واعتبر البعض أن في الامر خطأ، لأن إعادة تأكيده في مؤتمر استوكهولم وتوزيعه خطياً تثير تساؤلات كثيرة!!

لبنان في المرتبة 87 لسهولة بدء الأعمال

احتل لبنان المرتبة 87 في العام 2007 بين دول العالم (175 دولة) لناعية سهولة بدء الاعمال بعد ان كان في المرتبة 86 في العام 2006. وبمقارنة مع دول المنطقة، جاءت اسرائيل في المرتبة 26 (كما كانت في 2006) والسعودية في المرتبة 38، (35 في 2006)، والكويت 46 (بترافع 6 مراتب عن 2006) وعمان 55، والامارات 77 والاردن 78.

واللافت ان سوريا جاءت في المرتبة 130، ومصر في المرتبة 165 وايران 119.

وقد أعد البنك الدولي اخيراً تقريراً عن مناخ الاعمال في العالم لعام 2007، وشار التقرير المؤرخ في ايلول 2006، الى واقع حال لبنان في هذا المجال، لناعية سهولة بدء الاعمال، والايام التي يتطلبها إنجاز المعاملات، وسهولة

ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول

خلاف يحكى في الكواليس عن وقوع خلاف حاد بين شقيقين على مبلغ مالي ضخم ولم تفلح الوساطات حتى اليوم الا بكتمان هذا الامر وتجميد تداعياته الاعلامية والسياسية.

ورطة تهاوى احد المقربين من قطب سياسي بتعليقات رئيسه على احاديث تلفزيونية ابان العدوان الاسرائيلي اوقعه ورئيسه بورطة مع الجهة السياسية المعنية بالتعليقات.

معضلة علق مسؤول كبير في احدى الشركات الهندسية الكبرى المعنية باحداث جرت اخيراً ان الارقام التي يطلقها بعض المسؤولين حول الخسائر والاضرار تتجاوز كل حدود المنطق والمعقول وتضع الشركة امام معضلة حقيقية.

قسم فوجئت شخصية اقتصادية بمواقف لمسؤول رسمي حول الاضرار ومسؤولية الدولة بالاعمار بعد ان كان قد سمع منه "قسماً معظماً" بان الدولة غير معنية بهذا الامر اطلاقاً.

إحراج اخرج مرجع مالي مسؤولاً رفيعاً بسرعة مبادرته الى اطلاق آلية محددة لتتيج لمؤسسته الاستفادة من مفاعيل قرار خارجي مهم للبنان، فيما المسؤول المذكور ينفي نفيًا قاطعاً إمكانية الاستفادة من الامر لإشترط القرار المذكور بجملة تدابير خارجة من يد لبنان.

مفاجأة اكد مرجع رسمي لزوار له من طائفة محددة بأنه سيضع بين ايديهم إمكانات مادية على شكل صندوق مالي يتيح لهم إمكانية مساعدة مواطنيهم في تخطي اثار العدوان واستثمار ذلك سياسياً، ولكن مفاجاتهم كانت كبيرة بتبريب هذا الامر.

معادلة جديدة

إبان ما اصطلح على تسميته عهد الوصاية السورية على لبنان حملت في المئة من إفتتاحيات هذه الزاوية دعوة الى تصحيح الخلل السياسي القائم بعدم التمثيل المسيحي الحقيقي ودعوة الى قيام حكومة وحدة وطنية.

وشكلت هذه الدعوات اشكالات ومشاكل مع جهات سياسية كانت في صلب تركيبة الوصاية المذكورة كما شكلت صداقات وود مع شخصيات وجهات سياسية أيضاً، خاصة ان اساس هذه الدعوة يعود الى قناعة كاملة بأن لا حل في لبنان الا من صنع نبيه وكل نبيه ولان الاهتمام الاقتصادي اولا واخيراً فلا سبيل الى نشوء اقتصاد قوي ومتطور الا بمساهمة الجميع ولان الاسهام لا يأتي الا بفعل الاحساس بالمشاركة في القرار والفعل.

ما اشبه اليوم بالبارحة، اي دعوة الى توسيع قاعدة الحكم والمشاركة تقابل فوراً بالرفض والاثام وبالبنات المبطنة وكان هذا الحق يحتاج الى فحص دم ونوايا وخلفيات، واذا كانت جهة سياسية كبيرة ممسكة اليوم بالحكومة لم يتغير موقفها من هذه الدعوة اليوم كما الامس لانها كانت في عز عهد الوصاية مكلفة ايضاً بهذه المهمة وتمازسها على اكمل وجه، فإن اللافت موقف بعض الشخصيات - لاسيما منها الحواريّة- حول هذه الدعوة وهي التي بنت كل ركائزها السياسية على مقولة الوحدة الوطنية وإسهام الجميع والتخلص من الاحباط المسيحي.

في زمن الوصاية تصرف الاصيل وكما الوكيل، على طريقة "انا او لا احد" او انا وحدي وكل الاخرين مشكوك فيهم وبتوجهاتهم وفي زمن السيادة والاستقلال في 14 آذار ورث الأذاريون

كل صفات الوصاية، كما روح غازي كنعان الديمقراطية والتشكيكية واليوم يخشى بعد الانتصار الكبير والذي لابد من ان يعكس في الموازين الداخلية للبلاد من ان يمارس القادمون الجدد نفس العقليّة اذا ما اتيج لهم ذلك وإذا ما استمر رفض القوى السياسية الممسكة اليوم بزمام الحكم من الائتلاف الى صوت المنطق والقوة والميزان الحقيقي، وعندها يكون على البلد ان يدفع اثمان اخطاء تتكرر دون ان يتعظ احد من كل الالهوال والمآسي التي حصلت.

وربما هذا يرتب مسؤولية مضاعفة جداً على القوى التي استطاعت لأول مرة ان تنتصر على اسرائيل ان تجترح معادلة جديدة، لتؤكد مع حلفائها انها تستطيع ادارة الامور بطريقة مختلفة تماماً وربما هي المهمة الاصعب.

حسن مقلد

مع عملتك، ستلك مليوناً

لبنان

ليرتك بخير... إنت بخير

مصرف لبنان

سفر العدد لبنان 2000 ل.ل. سوريا 2000 ل.ل. 3 جنيهات الكويت دينار العمارات 7 دراهم

تراجع إيرادات الخزينة 1.5 مليار دولار و البطالة زادت من 10% الى 25%

تقرير وفد ستوكهولم: مليار دولار خسائر البنى التحتية و 537 مليون دولار للإنعاش الأولي

25 تشرين الأول - 31 كانون الأول 2006، التقديرات لبدء العمل 25 تشرين الأول 2006. الموازنة المطلوبة 4،150 ملايين دولار.

– البنى التحتية: في مجال معالجة مشكلة معمل الجية الحراري: مدة المشروع: 4 أشهر تبدأ فوراً، يفيد من المشروع 80 في المئة سكان منطقة الجنوب. كلفة المشروع 8 ملايين دولار.

• مشاريع لوزارة الطاقة لاعادة تشغيل المحطات في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت: مدة المشروع 3 الى 5 أشهر، البدء فوراً والمستفيد كل اللبنانيين. الكلفة الاجمالية 81 مليون دولار.

• قطاع المياه: الجنوب/ القاسمية – منطقة رأس العين/ والبقاع: مدة المشروع 4 أشهر المستفيد: 24 ألفاً في المناطق المصابة الكلفة الاجمالية: 3 ملايين دولار.

– المياه والصرف الصحي: مدة المشروع 4 أشهر يبدأ فوراً يفيد منه 850 ألف شخص. الكلفة: 29,950 مليون دولار.

– اصلاح الطرق والجسور الموقته في الجنوب: مدة المشروع: 4 أشهر تبدأ فوراً، المستفيد: 800 ألف شخص. الكلفة: 30 مليون دولار.

– اعمال رفع أنقاض من المناطق المدمرة: مدة المشروع: 4 أشهر اعتباراً من 24 آب. الكلفة: 8 ملايين دولار.

– أعمال ترميم ريعية للبلديات: المدة 4 أشهر، الكلفة: 10 ملايين دولار.

– اعادة تأهيل الادارات العامة: 4 أشهر، اعتباراً من مطلع ايلول. الكلفة: 8 ملايين دولار.

– اعادة تأهيل قطاع الخدمات الاجتماعية: الصحة: المدة 6 أشهر، المستفيد: مليون و200 ألف شخص بينهم 350 باعمار تراوح بين 0 - 14 عاماً. الكلفة: 13 مليون دولار.

– العودة الى المدارس: المدة شهران الى 7 أشهر. المستفيد: اكثر من 350 ألف تلميذ. الكلفة 43 مليون دولار.

– التعليم: المدة: ايلول - كانون الأول 2006 البدء فوراً. الكلفة: مليون دولار.

– تنظيف الشاطئ واعمال بيئية: المدة 4 أشهر. الكلفة: 52 مليون دولار.

– البيئة والثقافة: (أسواق أثرية ومواقع) المدة 4 أشهر اعتباراً من الاسبوع الثاني من ايلول 2006. الكلفة: 1,450 مليون دولار.

– البطالة والمعيشة: المدة: 6 أشهر: البدء فوراً. المستفيد: الفقراء، النساء المعيلات: 12 ألفاً.

– الكهل: 25 ألفاً.

– المعاقون: 15 ألف.

– صغار المؤسسات. الكلفة: 46 مليون دولار.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المدة 4 أشهر بدءاً من منتصف ايلول. الكلفة 80 مليون دولار.

– البطالة في لبنان الشمالي: المدة: 4 أشهر تبدأ فوراً يفيد من المشروع اهالي المناطق المدمرة في شمال لبنان. الكلفة: 6 مليون دولار.

– قطاع الزراعة: في مناطق الجنوب، النبطية والبقاع. مدة المشروع: 4 أشهر يستفيد منه 19,300 مزارع. الكلفة: 26 مليون دولار.

– الصناعة: مشروع دعم قطاع الصناعات الغذائية. المدة: 4 أشهر بدءاً من ايلول 2006. الكلفة: 8,200 ملايين دولار.

– مساعدات طارئة للاجئين المخيمات الفلسطينية في المناطق الواقعة ضمن نطاق عمليات الانروا مدة المشروع 4 أشهر يبدأ فوراً ويستفيد منه المقيمين في المخيمات. الكلفة 3,050 ملايين دولار.

ايجاد برامج عمل لهم.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

كذلك لحظ التقرير فقرة تتعلق بالمخيمات واطواها الصحية والاجتماعية حيث بينت الاحصاءات ان 47 في المئة من الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات قد واجهوا ظروفاً مماثلة للبنانيين وفقدوا تالياً موارد عملهم وايراداتهم علماً ان هؤلاء لا يحظون بأي خدمات من الدولة او "الانروا"، لذا فان العائلات التي تعول على مداخيلهم باتت تحتاج الى بذل الجهود لاعادة دورة العمل اليهم وتأمين المساعدات التي يحتاجون اليها.

الصناعة والزراعة

بلغ عدد المؤسسات الصناعية المتضررة 700 مؤسسة قدرت قيمة الاضرار في 13 منها بـ 80 مليون دولار في حين احصي تدمير 31 مصنعا في منطقة البقاع والضاحية تدميراً كاملاً، مما يجعل التقديرات بالنسبة الى اضرار هذا القطاع ترتفع الى 220 مليون دولار. تضاف الى ذلك الخسائر المترتبة عن توقف عجلة الانتاج او البطء فيهما والمقدرة بـ 30 مليون دولار يومياً.

اما في قطاع الزراعة، فان الاضرار غير قابلة للاحصاء نظراً الى حجمها وفداحتها ولا سيما في مناطق الجنوب والنبطية التي تشكل نحو 30 في المئة من مجموع القطاع اذ اودت الحرب بالآلاف المكتاترات من الاراضي المزروعة ومن بساتين الحمضيات والموز بالإضافة الى ما بين 60 و70 في المئة من انتاج التبغ.

واخيراً اشار التقرير الى الاضرار في قطاع الصيد البحري حيث دمر نحو 400 قارب يعتاش منها نحو 5 آلاف صياد باتوا عاطلين عن العمل.

المالية العامة

ان التأثير الحقيقي للعدوان على الاقتصاد والوضع المالي والمالية العامة سيتسع على المديين القريب والمتوسط. وبعدها عدد التقرير الكاسب التي حققها الاقتصاد قبل بدء العملية العدائية، لفت الى الخسائر المترتبة على الاقتصاد ولا سيما على صعيد تراجع الإيرادات وزيادة الانفاق في المجال العسكري لتطبيق القرار 1701 فضلاً عن زيادة الانفاق الصحي والاجتماعي وتراجع النمو. وقد تراجع الإيرادات نتيجة ذلك بقيمة مليار ونصف مليار دولار مما يؤدي الى تراجع في الوضع المالي للخزينة والعجز الأولي للمرة الأولى منذ 6 اعوام وهذا يتطلب مزيداً من الحاجات التمويلية التي ستضع قيوداً جديدة على وضع الدين في بلد كان يصارع اصلاً لاعادة هيكله دينه المرتفع.

المبادرات المقترحة

ثم قدم التقرير المبادرات المقترحة للانعاش الأولي في مختلف القطاعات المشار اليها، لافتاً الى ان التقديرات الموضوعية لا تزال تحتاج الى تحديد وبالتالي فان المبادرات المطروحة لا تغطي كل الحاجات المطلوبة بل هذه مبادرات مؤقتة ترمي الى دعم المواطنين وتأمين معيشتهم في انتظار اقرار برنامج وطني لاعادة الاعمار.

وادرج التقرير البرامج المقترحة ضمن خطة الانعاش الأولي في المشاريع الآتية:

– عودة النازحين: المدة المطلوبة: حتى 31 كانون الأول 2006، يفيد من هذا البرنامج 30 ألف عائلة، الكلفة المقدرة للبرنامج 75 مليون دولار.

– ازالة الألغام: مدة البرنامج:

على النظام وشبكة النقل. في هذا المجال، ارتكز التقرير على تقرير لمجلس الانماء والاعمار الذي قدر الاضرار الواقعة في قطاع الطرق بـ 92 مليون دولار تضرر 137 طريقاً تمتد على 455 الف متر مربع كذلك قدر اضرار 107 جسور بـ 337 مليون دولار، اما اضرار المطار فبلغت 55 مليوناً اي ما مجموعه 484 مليوناً. ويتضمن برنامج الانعاش الأولي بذل جهود لتصليح وصلات الطرق واقامة تحويلات جانبية تمهيداً لاعادة اعمار المهدم كلياً وكذلك الامر بالنسبة الى جسور البنى التحتية العامة. اما بالنسبة الى الاضرار الواقعة في المؤسسات الرسمية والمباني الحكومية، فقد قدرت بنحو 4 ملايين دولار.

الصحة

بلغت اضرار قطاع المستشفيات في مناطق الجنوب والبقاع 34 مليون دولار لحقت بخمس مستشفيات دمرت تدميراً كلياً وذلك من دون احتساب الاضرار اللاحقة ببركاز صحية اخرى موزعة في تلك المناطق، يضاف الى ذلك الاضرار الصحية والجسدية الناجمة عن تفشي الامراض والابوئة وضعف المناعة ولاسيما لدى الاطفال والنساء، بسبب النقص في وصول الاغاثات والمواد الغذائية والادوية.

التعليم

بلغ حجم الاضرار المقدرة في هذا القطاع 36 مليون دولار موزعة بين اضرار في المباني والتجهيزات.

المياه والصرف الصحي

بلغت الاضرار وفق تقديرات التقرير في هذا القطاع 81 مليون دولار موزعة على مصالح المياه في الليطاني والبقاع ومحطة مركبا وجون والقاسمية. ويتطلب برنامج اعادة الانعاش تأمين المياه الصالحة للشرب، وتصليح المضخات، وخطوط النقل، والمولدات، وتصليح انظمة الصرف، والتعقيم في المناطق الملوثة واعادة تأهيل مواقع جمع النفايات.

وتضمن التقرير كذلك فقرة حول حماية الاطفال والنساء والمجموعات الضعيفة.

البيئة

تعذر على التقرير اجراء مسح ميداني لحجم الاضرار المترتبة عن العدوان على البيئة، ولاسيما بعد تهرب الفيول من الجية الذي كان له تأثير سلبي جداً ولاسيما على مياه البحر ومعالجته مما يتطلب تنفيذ خطة العمل التي وضعتها الحكومة لتنظيف البحر من البقع فضلاً عن تنظيف اي نفايات اخرى ناتجة من الحرب.

البطالة والمعيشة

لقد ادى الدمار وظروف الحرب القاسية الى وضع سكان المناطق الواقعة تحت خط النار في ظروف معيشية سيئة جداً، وقد ساهم الحصار الاسرائيلي المفروض في تقلص وصول الموارد المالية للعائلات التي اعتادت على نوع مماثل من الاعانات كما تعطلت حركة الانتاج والزراعة وبحسب التقديرات، فان نسبة البطالة قد ارتفعت من 8 و10 في المئة قبل الحرب الى 25 في المئة بعدها، وقد بلغ عدد الذين خسروا وظائفهم ومعظمهم من اصحاب الوظائف الموسمية (في السياحة او الزراعة او الخدمات) نحو 122 الف شخص. ويتطلب برنامج الانعاش تأمين تحويلات مباشرة للمجموعات الأكثر تضرراً لتأمين صمودهم تمهيداً لتوفير عمل لهم ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم العاطلين عن العمل في صفوف الشباب من خلال

التي خضعت للكصف عدد من الالغام والقنابل غير متفجرة مما ادى الى قتل وجرح نحو 50 شخصاً. ولا بد من العمل على ازالة هذه الالغام وتفجير ما تبقى من قنابل غير متفجرة منعاً لوقوع المزيد من الضحايا.

البنى التحتية

ويتوقف التقرير باسهاب عند الاضرار اللاحقة بالبنى التحتية، ان على صعيد الطرق والجسور او خطوط الاتصالات والكهرباء حيث جعلت الاضرار الجسيمة اهل الجنوب يعيشون من دون كهرباء، في حين ان المناطق الاخرى لا تتمتع الا بجزء يسير منها.

فعلى صعيد الكهرباء، قدرت الاضرار الأولية بـ 114 مليون دولار منها 45 مليوناً في معمل الجية و65 مليوناً على شبكات التوزيع.

ويتطلب برنامج الانعاش، تأمين مولدات متحركة لتأمين الطاقة للمستشفيات والمباني الحكومية والمدارس والبلديات والدوائر الرسمية، فضلاً عن مولدات كبرى لتأمين توزيع الطاقة عبر الكوابل.

اما في مجال الاتصالات، فبلغت تقديرات الاضرار نحو 134 مليون دولار منها 118 مليوناً في المباني والمحطات والمحولات والشبكة الثابتة، و15 مليوناً في شبكة الخليوي، تضاف الى ذلك الخسائر التي تكبدها هذا القطاع الذي كان يستعد للخصخصة، وقد تأخر البرنامج الموضوع لذلك مع ما يترتب من خسارة لمرود العملية على الخزينة وزيادة إيرادات الدولة.

والخطوات المطلوب اتخاذها لتتلخ في اعادة تصليح الاعطال

رئيس الحكومة اعد تقريراً ملخصاً للناتج الأولية وقدر الاضرار الأولية في بعض قطاعات البنى التحتية بمليار دولار من دون احتساب مجموع عام لكامل حجم الاضرار اللاحقة بالقطاعات، فيما قدر حجم الاموال المطلوبة لتنفيذ برنامج الانعاش الأولي بنحو 537 مليون، وفيما يلي أبرز ما جاء في التقرير:

عقد مؤتمر ستوكهولم بحضور ممثلين لنحو 50 دولة ومؤسسة دولية واذا كان يمكن اعتباره إشارة الى رغبة جدية بمساعدة لبنان، الا ان الوقت لم يعد عنصراً ثانوياً والاحتياجات تزيد الحاحاً، وهنا يبرز القلق من التأخير ليس على مستوى تحديد المساعدات وانما الاليات اللبنانية الداخلية

تقويم الاضرار

ان التحديد الدقيق والنهائي لحجم الاضرار والتكاليف المالية المترتبة عن العدوان والمرتبطة بعملية اعادة الانعاش والحاجات ليست متوافرة بعد في الوقت الراهن. وعليه، فان العرض الذي تقدمه الحكومة يركز على التقويم الذي اجرته الوزارات والادارات المعنية خلال الايام العشرة الاخيرة بالتعاون مع اجهزة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

النازحون

بعد نزوح نحو مليون شخص عن قراهم ومنازلهم في مناطق الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية من بيروت، واثرت توقف العمليات العسكرية عاد نحو 500 الف الى منازلهم فيما عاد من الخارج نحو 150 الف شخص. لكن نحو 60 الى 70 في المئة من هؤلاء قد عادوا الى منازلهم وقراهم وبلداتهم، ولكن في المقابل تم احصاء 30 الف وحدة سكنية مدمرة كلياً، او جزئياً في مناطق الجنوب والبقاع.

اما في الضاحية فقد احصي تدمير 200 مبنى تدميراً كلياً فيما احصي تضرر 100 مبنى غير مؤهل للسكن وفي حاجة الى تدمير، مما يعني

الالغام

بعد العدوان، بقي في المناطق

المبلغ	الرسوم
حتى \$1000	\$5
ما بين \$1001 و \$2500	\$8

WESTERN UNION
تحويل أموال محلي
01-391 000

اين مكامن الخطأ في احتساب خسائر العدوان الاسرائيلي بـ 9.5 مليارات دولار؟

مرة جديدة الرقم ووجهة نظر!!

خسائر الاقتصاد اللبناني بفعل العدوان الاسرائيلي على لبنان موضوع استحوذ على الكثير من الجدل والاذخ والرد وانماثلت الارقام المقدره لهذه الخسائر ولعل اكثرها مبالغه كانت الارقام التي تحدثت عنها الامينة العامة التنفيذية للاسكوا السيدة ميرفت التلاوي حيث تحدثت في الايام الاولى للعدوان عن خسارة بين 30 و35 مليار دولار! ثم قدر برنامج الامم المتحدة الخسائر بانها 15 مليار دولار، ثم ما لبث ان عمد مصدر في الامم المتحدة الى نفي هذا التقدير والتأكيد على ان هذا الرقم مبالغ به وليس جدياً. ومن جملة الارقام والتقديرات تقرير مركز الدعم الاقتصادي الذي قدر مجموع الاضرار بنحو 9.5 مليارات دولار.. ليدخل، ايضاً، في التقديرات المبالغ فيها ويقتضى الوقوف عنده بتأن والبحث الجدي في ارقامه ومعطياته.

اما الكلام المفاجئ من حيث عشوائيته وتقديره الاعتبائي فهو كلام النائب غازي يوسف، وهو مستشار النائب سعد الحريري الاقتصادي والمالي والمكلف من قبله بلقاء المعنيين في القطاعات المتضررة للوقوف عند حجم هذه الخسائر واثارها وهو قال في حديث تلفزيوني ما مفاده ان حجم الدين الى الناتج المحلي كان يوازي نحو 200% واليوم وصل الى نحو 280% او 300%!! وهي النسبة الاعلى في العالم، ومن كان يتحدث في السابق ان هناك من اوصل النسبة الى هذا الحجم فليخبرنا اليوم ماذا سيفعل في ظل هذه الارقام المرعبة!!!

كلام غريب بالمضمون. فإذا كان الدين العام 40 مليار دولار ويساوي 200% حجم الناتج المقدر حسب الارقام الرسمية بنحو 20 مليار دولار، فكيف تم احتساب هذه الارقام المستجدة فعمل صار الدين 60 مليار دولار او اقل بقليل على اعتبار ان الناتج

انخفض، ايضاً، في هذا الشهر ولكن بأى نسبة هل اخفض 10 مليارات دولار!!؟
كلها تقديرات وهمية وارقام ونسب ترمى شمالاً ويمينا تفتقد لادنى درجات المسؤولية!!!
ولكن السؤال هل ان طرحها هو طرح بريء بمعنى سوء في التقدير او انه يرمي الى المبالغة في التقديرات تمهيدا لتحميل المسؤوليات الى فئة دون اخرى، او ان الامر يتعلق بايجاد شهامة جديدة تعلق عليها الازمات المالية وتفاقم الدين الذي يكبر ككرة الثلج شهراً بعد شهر بفعل حجم خدمة الدين، او لعل الامر يرتبط كما يقول البعض بمحاولة المبالغة بالارقام لجلب اكبر حجم ممكن من المساعدات او لتطلب تعويضات كبيرة من اسرائيل!

سيلييا مروه

الحفظ ويمكن القول انها غير قابلة لاعادة التصدير يبقى ان السلع الاخرى الصناعية يمكن ان تصدر بعد انتهاء العدوان عبر المنافذ البرية، مع العلم ان الصادرات ستتراجم حكماً بفعل توقف دورة الانتاج طيلة 34 يوماً، وبفعل خروج عدد كبير من المصانع من الخدمة بفعل الاضرار المباشرة والدمار الذي لحق بها.

النمو الاقتصادي

يقدر التقرير تراجع النمو الاقتصادي بنحو 1.1 مليار دولار اميركي، وان كان قد اوردته تحت عنوان "المالية العامة" مشيراً الى "ان النشاط الاقتصادي كان ينطلق بوتيرة جيدة جداً وكان لبنان سيحقق نسبة نمو تقارب 6% مع توافر آفاق واسعة للسياحة والاستثمار والنشاط العقاري، كل هذا سجل خسائر لواردات سياحية وزراعية واستثمار ورسوم جمركية وغيرها تقدر باكثر من مليار دولار"

اذا عمد التقرير الى احتساب الناتج المحلي المقدر رسمياً بنحو 20 مليار دولار وبخسارة النمو 6% ليصل الى رقم الخسارة المقدرة.

والمفارقة هنا ان:

- التقرير احتسب خسارة السياحة تحت بند خسائر واردات السياحة.. ثم حمل جزءاً منها الى الناتج المحلي مرة اخرى.

- التقرير احتسب خسائر الرسوم الجمركية تحت بند المبالغة العامة ثم حملها الى الناتج المحلي.. وكذلك فعل بالنسبة الى الاستثمارات.

2 مليار دولار، وإذا كان المقصود بمقارنته مع ما تحقق في العام 2005، فإن 6 اشهر كاملة مرت قبل موعد العدوان، كانت الظروف فيها سانحة للاستثمار واشهر عدة ستمر قبل نهاية العام.. والاتجاهات السياسية لم تخرج بأق مسدود يوحي بضرورة شطب كل فرص الاستثمار!!
ورغم الخسائر المقدرة في قطاع البناء والبنى التحتية وغيرها، الا ان الوجه الاخر آلاف المباني ومئات الطرقات والجسور والمصانع وقطاعات كثيرة مرتبطة بها ستشهد نشاطاً استثنائياً من شركات رفع الانقاض، الى الشركات العقارية والمفروشات.. ومشتقات البناء وغيرها وهذا ما عاشه لبنان اصلاً في ظل فورة استثمارية واعدادية في التسعينات..

الصادرات

بداية اشارة التقرير الى ان 90% من البضائع المصدرة والواردة تمر عبر مرفأ بيروت! وهذا الجمع بين العنصرين يضع الحقيقة وهي ان الحجم الاكبر من التصدير يتم عبر المرفأ البرية، اذا كان الحجم الاجمالي للتصدير في العام 2005 بلغ نحو 4 مليارات دولار منها 10% سوريا و 9% الى العراق و4% الى الاردن و 7% الى السعودية..

قدر التقرير تراجع الصادرات بنحو 200 مليون دولار، منها 20 مليون دولار صادرات زراعية، يمكن القول انها قد تكون تعرضت للتلف وتضاعفت كلفتها بسبب التبريد و



السياحة على مدى العام 2006 وليس شهراً واحداً في هذا العام، وان عدداً كبيراً من السياح كان قد زار البلد منذ 1 كانون الثاني 2006 وحتى 12 تموز 2006 وهو يقدر بنحو 500 الف شخص، وبالتالي فان الرقم المقدر حتى نهاية العام كان نحو مليون و100 الف وليس مليون و600 الف، مع العلم ان عودة السلم وتحسن الوضع الامني سيجسم الزوار للعودة مرة اخرى وهذا ليس محض خيال وانما تجارب معاشية في لبنان، حيث ان السياح العرب سيعودون في عيد الفطر الذي يقع قبل نهاية العام ويعودون لاعيد راس السنة واليلاذ اذا ما كانت الاوضاع سليمة ونفذ القرار 1701.. لا سيما ان الاوضاع الامنية المحترمة لا تقتصر على لبنان وحده بل في اكثر الدول جذبا للسياح مثل تركيا ومصر، والسياح لا يقاطعونها، مع التأكيد على ان امتصاص تبعات العدوان وارسال اشارات الاطمئنان امر يحتاج الى جهد في الخطاب السياسي والسياسة الترويجية.

ز. لا يمكن احتساب ان كل ما يصرفه السياح في لبنان هو قيمة مضافة تعتبر زيادة على الناتج المحلي لان جزءاً كبيراً من هذا المصروف هو بدل سلع او خدمات مستوردة من الخارج لصالح هذا السياح وتم دفع ثمنها بالدولار وبالتالي اذا كان العائد من المليون و600 الف سائح كلهم نحو مليار و600 مليون دولار حسب منظمة السياحة العالمية فان نسبة محددة، تحتاج الى احتساب علمي ودقيق وليس تقديراً عشوائياً، هي القيمة المضافة للاقتصاد الوطني بعد حسم كلف المواد المستخدمة... والسلع المستوردة والطاقة المستوردة... والمسدود ثمنها سلفا الى الخارج.

اذ، ونظراً لكل هذه العناصر من غير المنطقي ان تكون الخسارة 3 مليارات دولار.

الاستثمارات التي لم تتحقق

أشار التقرير الى خسارة قيمتها 2 ملياري دولار في اطار الاستثمارات المحتملة التي لم تتحقق، وتبدو المفارقات في هذا البند كالآتي:
اولاً، ان التقرير نفسه قد كتب في المتن وتحت عنوان (الاستثمارات في لبنان) انه "اعلنت عدة شركات في الخليج عن عزمها عدم الانسحاب من لبنان بل وتعهد بعضها المضي قدماً في خططها بالتوسع فيه. اذ اعتبرت ان هذا الوضع السياسي قصير الالمد ولا يؤثر على استثمار طويل الاجل، وان كانت احدي الشركات تتوخى الحذر واعلنت عن تجميد نشاطها الاستثماري في الوسط التجاري لحين انجلاء الامور".
ولم يشر التقرير الى اي مؤشرات او معلومات جديرة عن الفاء اي استثمارات، وبالتالي لم يحدد مصدر الرقم الذي يتحدث عن خسارة بـ 2 مليار دولار.

ثانياً، اظهر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي صدر مؤخراً، عن عام 2005 ان لبنان احتل المرتبة الثالثة في الاستثمارات البنينية بنسبة 4.7% بعد

الارقام هي حتى 31 تموز ولكن عرض الخلاصة جاء على انها نتائج العدوان اي كل العدوان والمطلوب هنا هو محاولة الوصول الى رقم قريب من الخسائر الاجمالية.

السياحة

على صعيد الخسائر المتوقعة من السياحة، يتحدث التقرير عن 3 مليارات كخسائر اجمالية، وتم الاحتساب على اساس انه " كان مقدراً للقطاع السياحي ان يحقق رقماً قياسياً في عدد السائحين يقارب المليون و600 الف سائح، مع نسب اشغال في الفنادق والشقق المفروشة تقارب 100% وباحتساب معدل انفاق السائحين ونفقات بطاقات السفر والاقامة والاستثمارات السياحية وغيرها تقدر خسائر القطاع السياحي من العائدات المتوقعة بنحو 3 مليارات دولار". حسب نص التقرير.

وعلى هذه الفقرة والتقدير عدة ملاحظات:

أ. من حيث المبدأ فان معدل انفاق السائح الواحد في لبنان حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة، وهي الارقام التي يتداولها المعنيون بالقطاع عادة للحدث عن مساهمة القطاع بالناتج المحلي وجلب العملات الاجنبية، هو 1000 دولار للشخص الواحد، وهذا المبلغ يتضمن الإقامة والتنقلات الداخلية والمطاعم وغيرها... وبالتالي لا يجوز ادخال هذه العناصر بالخسارة مرة اخرى لان قيمة الالف دولار تشملها جميعها، وانما ما احتسبنا ان كل هؤلاء السياح لم يدخلوا لبنان.. وهو امر غير صحيح. فان الخسارة هي مليار و600 مليون دولار وليس 3 مليارات.

ب. بطاقات السفر وعائداتها لا يمكن تقديرها انها عائدات داخلية بمجملها، وهي غالباً عائدات شركات اجنبية تقاضتها الشركات في البلد الذي يعود اليه السياح،

3 مليارات دولار من مليون و600 ألف سائح!!

اختصار العام بأشهر... وتقديرات مضاعفة عن منظمة السياحة العالمية!!

وبالتالي لا يجوز تقديرها بشكل عشوائي.
ج. خسائر الفنادق والشقق المفروشة موضوع يحتاج الى تقدير جدي لمعرفة هل من خسائر فعلاً ام لا؟ وهنا لا بد من الاستشهاد بما يقوله اهل القطاع انفسهم طوال السنوات الماضية وهي ان اكثر من 40% من السياح هم من العرب وانهم بمجملهم باتوا يمتلكون شققهم الخاصة ولا يعودون بمنفعة كبرى على هذا القطاع، كما يقولون ان حجم انفاقهم في لبنان قد قل، كذلك يمكن القول والجزم حتى ان قطاع الشقق المفروشة والفنادق - باستثناء الجنوب والبقاع، وهما اصلاً لا يضمنان ثقلًا جدياً بالنسبة لاعداد الفنادق - قد حقق نسبة اشغال استثنائية بفعل عملية النزوح من القرى والمناطق وبعض المدن، حيث اتجه اهلهما الى الجبل وبعض فنادق العاصمة، وبالتالي حققت عائدات كبرى وهذه معلومات موثوقة ويمكن تبيانها من سجلات الامن العام. كما ان معظم المؤسسات الكبرى استأجرت غرفاً لموظفيها في فنادق في العاصمة قرب مراكز العمل، وبالتالي لم تتكبد هذه المؤسسات الخسائر التي يجري الحديث عنها.

هـ. لا مبرر ليراد بند "الاستثمار السياحي" اذا كان المقصود هو الاستثمار الفعلي اي التوظيف في مشاريع سياحية بوجود بند اخر في التقرير اسمه "الاستثمارات المحتملة التي لم تتحقق" ..
و. قدر التقرير بان الخسائر شملت المليون و600 الف سائح وهذا امر يجافي الحقيقة التي تفيد بان هذا العدد يوازي

لأن الارقام الاخرى كلها كانت شاملة وعامة ولم تدخل في التفاصيل وبالتالي من الصعب تنفيذها فان التركيز كان على تقرير مركز الدعم الاقتصادي الذي قسم الابواب وحدد مواقع الخسارة، وبالتالي فان جملة ملاحظات يمكن سردها حول هذا التقرير، والهدف هو الوصول الى معطيات حقيقية حول حجم الخسائر لتفادي المبالغة والتهميل، وفي الوقت نفسه تقدير الاموال اللازمة للاعمار او لطلب المساعدات او عقد المؤتمرات وكيف ستؤثر الاموال القادمة على الوضع المالي وتصنيف لبنان من قبل المؤسسات الدولية، كذلك لاجراء تقديرات جديرة لاجام التعويضات في حال كان هناك اي مخطط للتعويض.

بداية، لا بد من الاشارة الى ان الخسارة على الاقتصاد اللبناني لم تكن بسيطة لا سيما بالنسبة الى بلد يعاني، اصلاً، من ازمات مالية وجمود اقتصادي ويقع تحت عبء دين عام نسبته الى الناتج المحلي هي الاعلى في العالم.

وحسب تقديرات مجلس الانماء والاعمار التي اقتضت على خسائر البنى التحتية والمساكن والمؤسسات التجارية والمؤسسات الصناعية ومحطات توزيع المحروقات والمنشآت العسكرية، اي من دون احتساب خسائر الاقتصاد بمعنى الناتج المحلي والعائدات المتوقعة من السياحة او التصدير او الاستثمار، يتبين ان حجم الخسائر هو 3 مليارات و612 مليون دولار.. ورغم كل محاولات البعض تضخيم هذه الارقام او نفيها تبقى حقيقة اساسية وهي ان هذا المبلغ ليس مبلغاً بسيطاً على الاطلاق اذا ما اخذ بالاعتبار ان كل ورشة الاعمار في التسعينات بلغت 5 مليارات دولار وهي ورشة محت اثار سنوات من الحروب لا تقل عن 17 عاماً!

اما بقرائة لنتائج هذا التقرير يتبين الاتي:

الخسائر المباشرة

يعتمد التقرير على نتائج تقدير الانماء والاعمار حتى تاريخ 31 تموز، مع العلم ان المجلس اصدر تقريراً لاحقاً صدر قبل تقرير مركز الدعم الاقتصادي وهو يشمل كل الاضرار حتى موعد وقف الاعمال الحربية صباح 14 آب، وفي المسح الاخير فوارق واضحة بالارقام بلغت مليار دولار كخسائر اضافية في الايام الـ 14 الاضافية، الا ان تقرير المركز تبني الارقام الاولى واعتبرها نتاج مرور 4 اسابيع على العدوان، وانما اعتمدت ارقام المجلس المستحدثة فان قيمة الـ 9.5 مليارات سترتفع الى 10.6 مليارات دولار.

وهنا لا بد من الاشارة الى تناقض مريب في التقرير حسبما نثر في الصحف بين مقدمة التقرير التي تتحدث عن خسائر 4 اسابيع من العدوان والصيغة التي وردت في الجدول والتي تتحدث عن الخسائر المباشرة وغير المباشرة حتى نهاية تموز.. والارباك يعود الى انه اذا كان المقصود الخسائر حتى نهاية تموز فقط اي بعد مضي 18 يوماً على العدوان وليس شهراً كاملاً فلا مبرر لتقدير خسائر الصادرات والواردات العامة ونسب النمو على اساس شهري لان 12 يوماً من هذا الشهر كانت ايام عمل طبيعية.

وتظهر الفوارق على الشكل التالي:
في البنى التحتية وحدها بلغت الخسائر حسب تقرير المركز 785 مليون دولار، في حين انها حسب تقدير المجلس - وهو المصدر الذي يعتمد عليه المركز دون اي اضافات - 958 مليون دولار.
في المساكن والمؤسسات التجارية قدر التقرير الخسائر بنحو مليار و464 مليون دولار، في حين ان التقدير النهائي بلغ، فعلياً، مليارين و406 ملايين دولار.
اما في المؤسسات الصناعية فيتحدث المركز عن 190 مليون دولار بينما التقدير الفعلي في نهاية الفترة فهو 220 مليون دولار.
اذا الفارق بالخسائر المباشرة هو مليار دولار، مع التأكيد على ان التقرير اكد ان

عزمننا صلب كالصخر

إفتتاح فرع جديد في منطقة الروشة

البنك اللبناني للتجارة الخارجية

معن عزمة من بها لبنان عبر التاريخ، خرج منها قوياً صلباً شامخ الرأس، واليوم، ورغم كل الصعوبات والتحديات، نفتح فرعاً ثانياً والثلاثين في منطقة الروشة إيماناً منا ان لبنان سيخرج من محنته قوياً معافى.

نودّ اعلام زملائنا الكرام أن جميع فروعنا الـ 22 على كافة الأراضي اللبنانية جاهزة لاستقبالهم، لتعود من المعلومات الرجاء الاتصال بمركز الخدمات على ٧٧٧ ٢٢٢ ٢١ لزيارة موقعنا على www.lbanbank.com

الحرية الاقتصادية في دول العالم: هونغ كونغ الأولى والولايات المتحدة تاسعة ولبنان في المرتبة 73

تصنيف الدول حسب حريتها الاقتصادية			
الأقرب الى الحرية (Score: 2-2.99)		غير حر (Score: 4-5)	
حر (Score: 1-1.99)		الأقرب الى اللاحرية (Score: 3-3.99)	
مؤشر الحرية الاقتصادية 2006			
مركز البلد	مركز البلد	مركز البلد	مركز البلد
Hong Kong 1 [1.28]	Croatia 55 [2.78]	Zambia 111 [3.34]	
Singapore 2 [1.56]	Greece 57 [2.80]	China 111 [3.34]	
Ireland 3 [1.58]	Macedonia 57 [2.80]	Kazakhstan 113 [3.35]	
Luxembourg 4 [1.60]	Jordan 57 [2.80]	Mozambique 113 [3.35]	
United Kingdom 5 [1.74]	Mongolia 60 [2.83]	Niger 115 [3.38]	
Iceland 5 [1.74]	Mexico 60 [2.83]	Dominican Republic 116 [3.39]	
Estonia 7 [1.75]	Saudi Arabia 62 [2.84]	Benin 117 [3.40]	
Denmark 8 [1.78]	Peru 63 [2.86]	Central African Republic 118 [3.41]	
Australia 9 [1.84]	Bulgaria 64 [2.88]	Algeria 119 [3.46]	
United States 9 [1.84]	United Arab Emirates 65 [2.93]	Cameroon 119 [3.46]	
New Zealand 9 [1.84]	Uganda 66 [2.95]	India 121 [3.49]	
Finland 12 [1.85]	Bolivia 67 [2.96]	Russia 122 [3.50]	
Canada 12 [1.85]	Cambodia 68 [2.98]	Azerbaijan 123 [3.51]	
Chile 14 [1.88]	Georgia 68 [2.98]	Gambia, The 123 [3.51]	
Switzerland 15 [1.89]	Malaysia 68 [2.98]	Rwanda 125 [3.53]	
Cyprus 16 [1.90]	Kyrgyz Republic, The 71 [2.99]	Nepal 125 [3.53]	
Netherlands 16 [1.90]	Thailand 71 [2.99]	Guinea 127 [3.55]	
Austria 18 [1.95]	Lebanon 73 [3.00]	Egypt 128 [3.59]	
Germany 19 [1.96]	Oman 74 [3.01]	Suriname 129 [3.60]	
Sweden 19 [1.96]	Guatemala 74 [3.01]	Malawi 130 [3.63]	
Czech Republic 21 [2.10]	Bosnia and Herzegovina 74 [3.01]	Guinea Bissau 131 [3.65]	
Belgium 22 [2.11]	Mauritius 77 [3.03]	Burundi 132 [3.69]	
Lithuania 23 [2.14]	Qatar 78 [3.04]	Ethiopia 133 [3.70]	
Malta 24 [2.16]	Swaziland 78 [3.04]	Indonesia 134 [3.71]	
Bahrain 25 [2.23]	Nicaragua 80 [3.05]	Togo 134 [3.71]	
Barbados 26 [2.25]	Mauritania 81 [3.08]	Equatorial Guinea 136 [3.74]	
Bahamas 27 [2.26]	Brazil 81 [3.08]	Sierra Leone 137 [3.76]	
Armenia 27 [2.26]	Moldova 83 [3.10]	Tajikistan 137 [3.76]	
Japan 27 [2.26]	Senegal 83 [3.10]	Yemen 139 [3.84]	
Norway 30 [2.29]	Turkey 85 [3.11]	Angola 139 [3.84]	
Portugal 30 [2.29]	Namibia 85 [3.11]	Bangladesh 141 [3.88]	
Botswana 30 [2.29]	Guyana 85 [3.11]	Vietnam 142 [3.89]	
Spain 33 [2.33]	Ivory Coast 88 [3.14]	Congo, Republic of 143 [3.90]	
Slovak Republic, The 34 [2.35]	Mali 88 [3.14]	Uzbekistan 144 [3.91]	
El Salvador 34 [2.35]	Fiji 90 [3.15]	Syria 145 [3.93]	
Israel 36 [2.36]	Colombia 91 [3.16]	Nigeria 146 [4.00]	
Taiwan 37 [2.38]	Romania 92 [3.19]	Haiti 147 [4.03]	
Slovenia 38 [2.41]	Sri Lanka 92 [3.19]	Turkmenistan 148 [4.04]	
Latvia 39 [2.43]	Kenya 94 [3.20]	Laos 149 [4.08]	
Hungary 40 [2.44]	Djibouti 94 [3.20]	Cuba 150 [4.10]	
Poland 41 [2.49]	Tanzania 94 [3.20]	Belarus 151 [4.11]	
Italy 42 [2.50]	Morocco 97 [3.21]	Venezuela 152 [4.16]	
Trinidad and Tobago 42 [2.50]	Philippines, The 98 [3.23]	Libya 152 [4.16]	
France 44 [2.51]	Ukraine 99 [3.24]	Zimbabwe 154 [4.23]	
Korea, South 45 [2.63]	Lesotho 99 [3.24]	Burma 155 [4.46]	
Cape Verde 46 [2.69]	Tunisia 99 [3.24]	Iran 156 [4.51]	
Costa Rica 46 [2.69]	Honduras 102 [3.28]	Korea, North 157 [5.00]	
Uruguay 46 [2.69]	Gabon 102 [3.28]	Sudan - غير مصنفة	
Panama 49 [2.70]	Burkina Faso 102 [3.28]	Iraq - غير مصنفة	
South Africa 50 [2.74]	Chad 105 [3.29]	Congo, Dem. Republic of - غير مصنفة	
Kuwait 50 [2.74]	Ghana 105 [3.29]	Serbia and Montenegro - غير مصنفة	
Madagascar 52 [2.75]	Argentina 107 [3.30]		
Albania 52 [2.75]	Ecuador 107 [3.30]		
Jamaica 54 [2.76]	Paraguay 109 [3.31]		
Belize 55 [2.78]	Pakistan 110 [3.33]		

قراءة الأمم المتحدة والاقتصاد لنتائج العدوان الاسرائيلي على لبنان

وبلغت قيمة الاضرار في شبكات الري والمضخات وغيرها من المعدات نحو مليون دولار اميركي. أما الايكونوميست في تقريرها الصادر بشهر آب فقد ركزت على الانعكاسات السلبية للحرب ما بين العدو الاسرائيلي وحزب الله وقسمت تقريرها الى قسمين رئيسيين هما شق سياسي وشق اقتصادي وهذا بعض ما جاء فيه.

سياسيا

اعتبرت "الايكونوميست" أن الحال السياسية باتت غير ثابتة والاستقرار قد يكون معرضاً للخطر نتيجة الحرب بين إسرائيل و"حزب الله". ورات أن الشن الخفي سيزيد بين المجموعات الطائفية المختلفة مع ميل الميزان الداخلي لمصلحة الطائفة الشيعية، معتبرة أن انتصار الحزب قد يستخدم في تطوير حكومة الرئيس السنيورة وزعزعة قوى 14 آذار. واستبعدت موافقة إسرائيل على أي تسوية لا تجرد الحزب من سلاحه، بينما تبدو الحكومة عاجزة فعلا عن التمرير في هذا المجال. ورغم أن وزير "حزب الله" في الحكومة وافقا على الطرح الخاص بنزع السلاح حين ابدأ مشروع النقاط السبع، رأى التقرير "أن قرار وقف العمليات العسكرية الصادر عن الأمم المتحدة لم يكن واضحاً على نحو يحفز الحزب على تطبيق هذا البند.

السياسة المالية

ووفق المؤشرات الخاصة بشهر أيار، توقعت "الايكونوميست" ارتفاع الدخل على نحو ملحوظ في 2006 وتعافي الاقتصاد من التباطؤ الذي شهده العام الماضي رغم التحسن المهم في الانفاق في سياق الكلفة المتزايدة لميكنة الدين العام الكبير الضخم. إلا أنها اعتبرت "أن الحرب الاسرائيلية غيرت المشهد جوهرياً، متوقعة تراجع الإيرادات السنوية بمقدار 4.7 في المئة نتيجة العجز عن سداد الضرائب بفعل الشلل الاقتصادي الراهن، على أن تعود إلى التحسن بنسبة 15 في المئة في 2007".

وفي المقابل، توقعت ارتفاع الانفاق بحدة في 2006 و2007 على حساب الحاجة الملحة إلى المساعدات وإعادة الاعمار، موضحة أنها "تتقرب أن يسجل الحساب المالي عجزاً متزايداً في 2006 ليبلغ 3.2 مليارات دولار أو 16 في المئة من الناتج المحلي. وفي حال عدم تدهور البيئة السياسية، توقعت بقاء العجز في اطار الـ 16 في المئة من الناتج وفق الشروط النقدية. ورغم توسع اطار العجز، رأت أن المساعدات الدولية كافية لتمويله في السنتين المقبلتين، "لكن عبء الدين المتصاعد سيبعث مشكلات إضافية".

مشيرة إلى أن العصر الاساسي الذي يحدد مصير المالية العامة هي الرغبة وقدرة المصارف على تمديد آجال سداداتها أو الاكتتاب في أخرى لدى استحقاق دين خارجي، معتبرة "أن ذلك يعتمد على مشاعر المستثمرين (محلين وأجانب) حيال لبنان". ومشيرة إلى "أن اهتزاز عامل الثقة أكد تحول الودائع المصرفية عن الليرة أو اتجاهها إلى الخارج تاركة للمصارف الاهتمام بعمليات المقايضة مع الدولة. ورغم السلبية المرتبطة بالحرب الأخيرة تبقى مصدر قلق، إلا أن الاجابية التي ظهرت لدى المستثمرين منذ بدء الازمة السياسية مطلع عام 2005 عززت التفاؤل ولو بكلفة مرتفعة، شرط عدم اطلاق أمد الصراعات".

وتوقعت "الايكونوميست" انكماشاً في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 10 في المئة في 2006 نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية والاضرار التي لحقت بالبنية التحتية والاستهلاك والاستثمار، مشيرة إلى أن بدء عملية إعادة الاعمار قد يفضي إلى نمو الناتج بنسبة 8 في المئة في موازاة ارتفاع معدلات التضخم إلى 6 في المئة - معدل وسطي لسنة 2006 نتيجة وقوع الازمة في منتصف السنة، وارتفاع الاسعار بنسبة مماثلة في 2007. رغم أن التأثير السلبى للحل السياسي كان يمكن أن يرفعها أكثر مما هي عليه حالياً.

ورغم توقعها انخفاض العجز التجاري إلى 6 مليارات دولار في 2006، رأت أنه "سيرتفع مجدداً إلى 8 مليارات في 2007، فيما إيرادات الخدمات التي تراجعت في العام الماضي كانت قد انتعشت هذه السنة مع العائدات السياحية التي كان متوقفاً أن تبلغ نحو ملياري دولار، متوقعة تعافياً بطيئاً للقطاع السياحي رغم انتهاء الحرب".

اقتصاديا

رأت "الايكونوميست" أن السلطات الاقتصادية أثبتت كما بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، براعة كبيرة في المحافظة على الاستقرار أبان الازمة "بدليل صمود الليرة تجاه الدولار، إضافة إلى المساعدة السعودية والكويتية التي تلقاها مصرف لبنان وهي بمقدار 1.5 مليار دولار، مما عزز الثقة ببدء السلطات وقدرتها على اشاعة استقرار نقدي ومالي في الامد القريب"، متوقفاً تعرض الليرة إلى ضغط جاد في حال طال أمد الازمة واستمرار تلبية الطلب على العملة الاجنبية من احتياط مصرف لبنان. وفي الامد الاطول، أورد التقرير أن ثمة تحديات مالية جادة يفترض بلبنان

عدوان اسرائيلي مهجم على لبنان كانت نتاجه كارثية على الوطن... كل الوطن... ولكن المقاومة خرجت منتصرة حيث بقيت صامدة في وجهه مدة 33 يوماً مانعة اياه من تحقيق أي مكسب أرادته. حاولت بعض المنظمات الدولية قراءة هذا العدوان كما هو من دون أية إدانة لهذا العدوان كونها عاجزة عن إدانته.

الامم المتحدة

أورد مكتب الاعلام في الامم المتحدة بتاريخ 13/8/2006 بأنه وفقاً للهيئة العليا للإغاثة التابعة للحكومة اللبنانية قد سجل حتى تاريخه سقوط 1071 قتيلًا و3628 جريحاً منذ بداية النزاع في 12 تموز أما عدد النازحين فبلغ 97361.

وفي التاريخ عينه حذرت منظمة الصحة العالمية من أن 60% من المستشفيات في البلاد ينقصها الوقود مما يهدد بإغلاق أبوابها. وطلبت الامم المتحدة جمع مبلغ 155 مليون دولار من أجل تمويل أنشطتها في لبنان لمدة ثلاثة اشهر.

وبعدما بقليل أي بتاريخ 17/8/2006 قدمت الامم المتحدة تقريراً عن الوضع الانساني في لبنان وقدرت ارتفاع عدد الضحايا المدنيين إلى 1181 قتيلًا بالإضافة إلى 4051 جريحاً تقريباً. وأظهرت التقييمات الأولية التي اجرتها قوات اليونيفيل في منطقة عملياتها في بعض القرى الجنوبية أن ما بين 50 و80 في المئة من منازل المدنيين قد دمرت. وقد أجرت تقييمات إضافية للضرر الذي اصاب البنية التحتية المدنية في تلك المنطقة، ففي بلدة الغندورية، دمر 80% من منازل المدنيين، مقابل 60% في بلدة زغبين، و50% في جبال البطم والبياضة، و30% في بيت ليف و25% في كفر.

كما وعدت الامم المتحدة ووكالات الملاحه الدولية بتقديم مشورة تقنية فورية إلى لبنان لمساعدته على إزالة البقعة النفطية التي تترتب من خزانات الوقود على ساحل الجية عقب تعرضها لقصف اسرائيلي موضحة أن تكاليف العملية قد تبلغ نحو 65 مليون دولار أميركي.

وبتاريخ 19/8/2006 أعلن برنامج الامم المتحدة الانمائي أن القصف الاسرائيلي الاخير على لبنان قضى على جهود إعادة الاعمار التي بدأها منذ 15 سنة للنهوض ومحو آثار الحرب الاهلية، مقدراً الخسائر بأكثر من 15 مليار دولار أميركي.

وقال الناطق بإسم البرنامج جان فابر ان البرنامج قدر بـ 15 مليار دولار على الاقل إن لم يكن أكثر "القيمة الاجمالية للخسائر الاقتصادية التي لحقت بلبنان نتيجة المعارك بين اسرائيل و"حزب الله". ولفت إلى أن "حجم الاضرار كبير إلى حد أنه قضى كلياً على الجهود التي بذلت خلال السنوات الـ 15 الأخيرة لإعادة الاعمار والتأهيل من المتاعب التي واجهها لبنان في مرحلة سابقة. يمكننا أن نعتبر أيضاً أنه تم القضاء على كل ما تحقق من تقدم على طريق أهداف الالفة (التي حددتها الامم المتحدة) للتنمية".

ومن ثم أصدر برنامج الامم المتحدة الانمائي تقريراته حول الخسائر الزراعية وكان قد بلغ المجموع العام للخسائر الزراعية المتنوعة في الجنوب نتيجة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان خلال حرب تموز ما قيمته 111 مليوناً و498 الفا و250 دولاراً أميركياً، بحسب تقديرات برنامج الامم المتحدة الانمائي. وتناول تقرير صادر عن البرنامج الخسائر الزراعية في اقصية بنت جبيل، مرجعياً صور، النبطية، صيدا، جزين وحاصبيا.

وشملت الاضرار زراعة التبغ بشكل رئيسي والتي بلغت خسائرها نحو 27 مليوناً و360 الف دولار. بينما بلغت قيمة الاضرار في زراعة الزيتون نحو 7.5 ملايين دولار. ووصلت خسائر زراعة الموز في قضاءي صيدا وصور فقط إلى مليون دولار للاضرار المباشرة، إضافة إلى 30 مليون دولار كأضرار غير مباشرة، فيما وصلت قيمة الاضرار المباشرة لقطاع الحمضيات في القضاءين إلى 3 ملايين دولار، يضاف إليها نحو 7.2 ملايين دولار قيمة الاضرار غير المباشرة.

اخبار مصرفية ومالية



تمديد القروض المدعومة وجدولة ديون "كفالات"

رأس حاكم مصرف لبنان رياض سلامة اجتماعاً حضره وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة عدنان القصار. حضر اللقاء أيضاً نواب حاكم مصرف لبنان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين وأعضاء اللجنة. وتوصل المجتمعون الى النتائج الآتية:

1 - تمديد القروض المدعومة من مصرف لبنان وإعادة جدولة قروض كفالات.

2 - استبعاد المصارف للتساهل مع زبائنها المتضررين حالة بحالة تبعاً لحجم الضرر ووضعها العملي في المصرف.

3 - في ما خص المصانع المدمرة اقترح رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل إمكان إعادة تسليفها لإعادة الإعمار ولرأس المال التشغيلي إذا كانت أوضاعها جيدة في 30 - 6 - 2006. ويقضي الاقتراح بدخول المصارف الدائنة مساهماً مع حق استرداد الأسمم بعد فترة معينة. وفي الاقتراح أيضاً صندوق بمشاركة المصارف اللبنانية ومصارف تمويل أجنبية برأسمال 300 مليون دولار أميركي للمساعدة في التمويل وفق آلية يجري الاتفاق عليها مع الصناعيين المتضررين.

4 - إمكان أن تحمل المصارف مؤونات على الديون المشكوك في تحصيلها من الاحتياط الخلفي لديها، شريطة إعفاء ما يستخدم منه من الضريبة طوال فترة سريان المؤونة. ويحتاج الأمر الى موافقة وزارة المال. وقدرت قروض المصانع المشكوك في تحصيلها بنحو 150 مليون دولار أميركي.

5 - التساهل في موضوع الشيكات المؤجلة لعدة أشهر الحروب.

6 - أما قروض المساكن فستتلقى دعماً من الدولة كما أعلن رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة.

7 - أكد سلامة أنه لم يتلق سوى الوديعتين السعودية (مليار دولار أميركي) والكويتية (500 مليون دولار أميركي).

8 - يعد مصرف لبنان اقتراحاً بتأسيس صندوق تشترك في إدارته مع الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان الجهات الخارجية المانحة.

9 - توزيع لجنة الرقابة على المصارف استمارة لتقدير الديون المشكوك في تحصيلها. وكان بحث في الحصار الإسرائيلي المستمر الذي يكبل الحركة الاقتصادية في البلاد والضغط لرفعها.

وأشار القصار بعد الاجتماع الى ان "الاجتماع كان لمتابعة الاجتماعات التي تعقدتها مع المعنيين، والمهم في الموضوع طرح المشاكل التي تعانيها القطاعات الاقتصادية، وإيجاد حلول لتأمين استمرار المؤسسات وعملها وإيجاد آلية لتعويض المؤسسات الصغيرة التي تمر بظروف صعبة. وأن الاوان لإحصاء دقيق لمعرفة حجم الأضرار وعلى أساسه يجري التعويض". تابع: "لقد وجدنا، إن في وزارة المال أو في مصرف لبنان، استعداداً لمساعدة المؤسسات. وهناك آليات تدرس لتأمين المساعدات والسيولة اللازمة للمؤسسات".

وقال القصار: «رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل أكد استعداد المصارف للتعامل مع كل حالة على حدة، وإيجاد الحلول اللازمة، وخصوصاً أن ليس لدى هذه المصارف أي رغبة في مضايقة هذه المؤسسات، بل تريد مساعدتها ولكن ضمن شروط تدرس مع مصرف لبنان».

أضاف: «هناك معونات ومساعدات كبيرة سترد الى لبنان. وقد طرحنا أن تكون هذه المساعدات ضمن صندوق موحّد بإشراف ثلاث جهات: الجهة الاولى هي الجهة المتبرعة والجهة الثانية الدولة والجهة الثالثة القطاع الخاص لنؤمن صدقية وشفافية تحفز المتبرعين لإعطاء هذه المساعدات. إذا أحسننا إدارة المساعدات ضمن الشفافية التي تحدثنا عنها، فإن بالإمكان أن تأتي مساعدات كبيرة إلى الصندوق».

قروض القطاع العام زادت الى 53.5%

أشارت جمعية المصارف الى أن تعرض المصارف التجارية لمخاطر إقراض القطاع العام قد استمر في الارتفاع، إذ ازداد مجموع القروض الممنوحة للحكومة والمصرف المركزي، وذلك من 52.5 بالمائة من مجموع موجودات المصارف في آخر آذار 2005 حتى 53.5 بالمائة في آخر آذار 2006. أما حصة موجودات المصارف المستثمرة لدى المصرف المركزي فقد هبطت من 31 بالمائة الى 27 بالمائة، في حين ارتفعت حصة موجودات المصارف المستثمرة في السندات العامة من 21 بالمائة حتى 26 بالمائة.

وقد تمكن المصرف المركزي من إعادة احتياطه الاجمالي من العملات الاجنبية فبلغ المستوى الذي كان عليه قبل الاضطرابات السياسية في مطلع سنة 2005. وقد ارتفع احتياطي النقد الاجنبي لدى المصرف المركزي من 7.6 مليار دولار في آخر آذار 2005 حتى 9.9 مليار دولار في آخر آذار 2006، وذلك نتيجة دخول الرساميل الى البلاد وانخفاض معدل الدورلة في الودائع. أما ارتفاع الرسملة في بورصة بيروت فيجب أيضاً عن تأثير الرساميل الاجنبية الوافدة. فبعد ان ارتفعت رسملة بورصة بيروت في سنة 2005 بنسبة تفوق الضعفين، سجلت ارتفاعاً آخر بنسبة 50 بالمائة خلال الفصل الاول من سنة 2006. وتعود هذه الزيادة، في معظمها، الى ارتفاع أسعار أسهم شركة سوليبيير العقارية (من 8 دولارات في آخر سنة 2004 حتى 18 دولاراً في آخر سنة 2005، و22 دولاراً في آخر آذار 2006)، وذلك نتيجة تزايد طلب المستثمرين من بلدان الخليج.

3 وجهات نظر للتبعات الاقتصادية للعدوان وسبل المواجهة بين تطفيش الاستثمارات والمبالغة بالأرقام والدعوة الى صندوق "نزيه"

وحدة متضررة، بحيث تبلغ قيمة هذه الخسائر حوالي 1.5 مليار دولار. وأكد أن التنسيق موجود مع الحكومة والحزب اولوية إيواء الناس الآن، مضيافاً أن موضوع إعادة الاعمار سيكون بيد الدولة والحزب سيكون دوره المساندة والمساعدة.

أما رئيس تجمع رجال الاعمال أرمان فارس أكد ضرورة الالتفاف حول الدولة لأن هذا الالتفاف يعتبر مادة اولية للبناء، كذلك إنشاء صندوق وطني وتأسيس لجنة متابعة للنظر في كل المشاكل والاضرار التي تنتج عن الحرب. واعتبر أن الاستثمار في لبنان حالياً هو صفر، مؤكداً على ان من وضع لبنان بهذا الوضع هو الإرادة الاسرائيلية.

وسيم يونس

لرفع الدعوة وتقديم شكوى ضدّها ومطالبتها بالتعويض عن جرائمها، إنما المشكلة تكمن بأن هناك معلومات تقول بأن إسرائيل هي بدورها تحضر ملفاً لرفع شكوى ضد لبنان، إنما شكوى على ماذا؟ لا أحد يعلم.

عبد الحليم فضل الله

من جهة ثانية قال نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله أنه لا يجب المبالغة بتقدير الخسائر كما يفعل البعض، مؤكداً أن هناك انخفاضاً بالنشاط الاقتصادي الى حوالي 25% أي ما يعادل 1.5 مليار دولار، لكنه اعتبر أن الحركة الاعمارية الجارية الآن والاموال الآتية من عدة دول الى لبنان ستتحول الى استثمار مباشر ينشط متضررة، الاقتصادية. أما بالنسبة الى نسبة النمو فتوقع أن تكون صفر بالمائة كما كانت في العام 2005.

وعن الاضرار قال أن التقرير الاولي لأضرار العدوان الإسرائيلي يظهر وجود 15 الف وحدة سكنية مدمرة، وبين 30 الى 35 الف وحدة سكنية متضررة، وتتراوح هذه الاضرار بين الجزئية والطيفية، وبلغت حصة الوحدات غير السكنية (مؤسسات ومعامل) 10% من مجمل الاضرار، مع إمكانية أن تزيد هذه النسبة قليلاً مع استمرار المسح، وقيمة هذه الخسائر تصل الى نحو 1.5 مليار دولار.

وأضاف أن هناك بين 75 الى 80 جسرًا مدمراً بينها 20 جسرًا أساسياً والبقية تعتبر جسوراً صغيرة وقد تصل قيمة اعمار هذه الجسور الى 500 الف دولار باستثناء جسر المدريج والخيزران اللذين ستكون كلفة إعادة إعمارهما مرتفعة، واعتبر أن قيمة اضرار الجسور ليست كبيرة مقارنة بالخسائر بشكل عام.

وأكد فضل الله وجود تنسيق مع الحكومة والمؤسسات المعنية وأن للحزب اولوية حالياً هي الاغاثة والإيواء والتي كان لا بد منها دون أي تأخير، ودفع مبالغ فوراً الى المتضررين وهذه ليس لها علاقة بإعادة الاعمار.

واعتبر أن الدولة كانت متباطئة بموضوع الاغاثة، وشدد على أن الاغاثة هي مسؤولية الدولة بغض النظر عما إذا كان قرار الحرب والسلم بيدها أم لا لثلاث أسباب:

1- أمر الحرب او السلم لا يعفي الدولة من مسؤوليتها اتجاه المجتمع بحيث لا يجب أن تكون الدولة شريكة بمعاذرة الشعب لانها المسؤولة حسب

2- 85% من اللبنانيين حسب الاستطلاع يعتبرون أن الحرب كانت مبيته حتى لو لم يقم الحزب بعملية الاسر. وكان الاسرائيليون قد أعلنوا أن الخطة كانت محضرة مع الاميركيين.

3- قرار الحرب والسلم اذا لم يكن بيد الدولة فهو بيد اسرائيل. ان المقاومة جزء من المنظومة الشرعية حسب البيان الوزاري، واذا تخلت عن سلاحها، فإن قرار الحرب والسلم سيكون بيد إسرائيل وليس الدولة.

وبالنسبة لإعادة الاعمار أكد أنه سيكون بيد الدولة والحزب يقف وراء الدولة بهذه المسألة ودوره سيكون مساهماً ومساعداً عند الحاجة. وأكد أن الاعمار مسؤولية الدولة وهناك تنسيق معها لإيجاد السبل لإعادة الاعمار بأسرع الطرق وأفضلها. وشدد أنهم لن ينتظروا رفع الانقراض في كل المناطق حتى تبدأ عملية إعادة الاعمار، فمجرد أن يصبح مربعا جاهزا لإعادة الاعمار سوف يباشرون العمل به فوراً.

الخسائر بحوالي 9 مليارات دولار كرقم أولي. وبصفتها شريكاً في معمل Liban Lait الذي دمره العدوان قال أن الهدف من تدمير المعمل هو سحب عامل الثقة من المستثمرين الذين يستثمرون في المناطق التي يتواجد بها حزب الله، وقال ان حجم الخسائر بهذا المعمل يصل الى 20 مليون دولار مشيراً الى انها حققت هدفها بدليل أن المستثمرين في Liban Lait غير راغبين بالعودة الى الاستثمار.

أما نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في حزب الله عبد الحليم فضل الله قال أنه لا يجب المبالغة بتقدير الخسائر مؤكداً أن هناك إنخفاضاً بالنشاط الاقتصادي يصل الى 1.5 مليار دولار، وأن هناك 15 ألف وحدة سكنية مدمرة وحوالي 35 ألف

توقف العدوان الاسرائيلي على لبنان بعد 34 يوماً من القصف التدميري الذي طال البلد من أقصاه الى أقصاه، مطلقاً وراءه دماراً ضخماً وخسائر فادحة على البشر والحجر. وما ان توقف العدوان حتى بدأت حرب على مستوى آخر هي حرب التقديرات لحجم الخسائر أظهرت تبايناً كبيراً في التقدير عند كل طرف، واختلافاً في طرق معالجة الازمة حال دون الوصول الى رؤية مشتركة بين مختلف الاطراف، خاصة وأن الحكومة كانت متباطئة في العمل على مواجهة الواقع الجديد وهي حتى الساعة لم تتوصل الى وضع خطة واضحة وشاملة. وقد عزى النائب نبيل دوفريج السبب الى أن الحكومة لم تكن جاهزة لمواجهة أمر كهذا وهذا دليل على أن قرار الحرب والسلم يجب أن يكون بيد الدولة، مقدراً حجم

أرمان فارس

تحدث رئيس تجمع رجال الاعمال اللبنانيين أرمان فارس عن قراءته لاثار العدوان الاسرائيلي على لبنان وسبل المعالجة، وشدد على وجود امرين لا بد من التركيز عليهما، وتنفيذهما بسرعة، وهما:

1- إجراء مسح شامل للخسائر التي نتجت عن الحرب، من البنية التحتية الى السكن الى المؤسسات، وهذا الامر يعمل عليه بشكل جدي.

2- العمل على رفع الحصار المفروض من قبل القوات الاسرائيلية، إذ لا يمكن اقتصادياً الاستثمار على هذا النحو.

واعتبر فارس أننا الآن في فترة ما بعد القرار 1701 ولسنا في فترة ما بعد الحرب بدليل استمرار التهديدات والخروقات الاسرائيلية.

وحدد فارس 3 عناصر لا بد من تحقيقها:

أولاً: الالتفاف حول الدولة والقرار "أن لا مجال لأي فتنة في الاستمرار خارج الدولة" وشدد على ان الالتفاف يعتبر مادة اولية للبناء، إذ لا يمكن الدعوة الى البناء وفي نفس الوقت هناك اناس لديهم خيارات أخرى بغض النظر عما إذا كانت هذه الخيارات محقة أم لا.

مركزاً على حتمية إعادة الثقة التي لا يمكن إعادة بناؤها بدون الاقرار النهائي بدور الدولة القوية والعادلة.

ثانياً: إنشاء صندوق وطني برعاية وطنية وعربية ودولية.

وقال "نحن مصرون كقطاع اقتصادي على الا يدار هذا الصندوق الا وفق

أسس مهنية لا تدخل فيها اعتبارات طائفية ولا محسوبية ولا مذهبية ولا محاصصة... وإذا لم نقم بتأمين شروط إدارة الصندوق سيكون رصيده صفر، والهبات العربية التي وعدنا بها لن تأتي".

ثالثاً: تأسيس لجنة متابعة من مهامها الاهتمام بالنظر في كل المشاكل والاضرار التي نتجت عن الحرب من تهجير الناس الى الخسائر في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات والياد العاملة على أن تكون هذه اللجنة بإشراف الهيئات الاقتصادية ومصرف لبنان.

وسيتيم النظر في اوضاعها عبر تقسيمها الى 3 أنواع من المؤسسات المتضررة:

1- المؤسسات المدمرة.

2- المؤسسات التي تعطل عملها (مثل الفنادق والمطاعم).

3- المؤسسات المتضررة بطريقة غير مباشرة.

وهذه الفئات الثلاث مترابطة ببعضها ولا نستطيع معالجة واحدة منها وإهمال أخرى وعندها بالإمكان إعادة الحركة الاقتصادية لهذه المؤسسات.

وكرر فارس "أن كل هذا لا يتم الا بالقرار النهائي لدور الدولة".

أما بالنسبة للاستثمار فاعتبر فارس أن الاستثمار حالياً هو صفر، وأضاف أنه خلال الفترة ما بين العام 1992 وحتى النصف الاول من العام الحالي كان المجتمع الاقتصادي اللبناني والعربي والاجنبي على يقين بان الامور لا يمكن ان تنقلب رأساً على عقب، ورغم ادراك الجميع ان هناك مقاومة و"فئات مسلحة" الا أنه يوجد حد أدنى من القناعة بأن الوضع لن يكون على المحك الا ان العدو هو من وضعنا في هذا

الوضع اليوم. و"أنا لم تنتبه الى ضرورة ان يكون الخيار النهائي هو خيار الدولة عندما يمكن ان تعود الاوضاع اصعب من التي مررنا بها".

حينئذ يكون الاستثمار في لبنان



اقتصاد لبنان، نافيةً أن يكون السبب هو ربحه للمناقصة بينه وبين شركة اسرائيلية لتزويد قوات UN بالحبوب ومشتقاته لان حجم المبيعات هذا لا يتعدى الـ4% من إجمالي مبيعات المعمل.

أضاف، ان الهدف الرئيسي لتدمير المعمل هو سحب عامل الثقة من المستثمرين الذين يستثمرون في المناطق التي يتواجد فيها حزب الله، باعتبار ان كل المساهمين بهذا المعمل هم من المسيحيين والمسلمين السنة، والكثير منهم من خارج لبنان.

وقال ان خسائر هذا المعمل تبلغ 20 مليوناً و241 الف دولار من مباني وآلات باعتبار ان المعمل هو الأكبر من نوعه في الشرق الاوسط. كما أنه يضم 270 موظفاً باتوا جميعهم في منازلهم الآن وهناك دمار كلي للمعمل. لذلك فإن إعادة إعماره تحتاج الى قرار لان المشكلة هي كيفية اقناع المساهمين باستثمار 20 مليون دولار مجدداً في المنطقة، وربما تعود اسرائيل وتضرر في المستقبل لهذا الخوف هو من ان تكون اسرائيل قد وصلت الى هدفها من خلال فعلتها هذه.

وأكد دوفريج ان الاجتماعات جارية بين المساهمين الا ان الاجراء ليست ايجابية، وبصفتي نائباً في البرلمان من واجبي أن أشجع على الاستثمار قدر الامكان ولكن عليّ ان اقتنع ان شخصياً في البداية". وقال ان لا يمكن المجازفة مرة أو مرتين لكن الوضع حالياً صعب جداً لأن هذا الحادث ليس قضاءً وقدرًا. وعما إذا كان المجلس النيابي سيقوم بإصدار تشريعات جديدة لمعالجة الازمة قال دوفريج "ليس اسهل من ان يقدم النائب الذي يطمح الى الشعبية اقتراح قانون ويقول أنا قدمت الاقتراح لدعم الزراعة او الصناعة او التجارة... نحن نريد بناء دولة، لذلك لا يمكنني ان اقدم اقتراح قانون لا توافق عليه الحكومة. من السهل تقديم اقتراحات وصنع شعبية إنما من أين يكون التمويل لمشروع؟ الاقتراحات والافكار موجودة لكن من أين تأتي بالتمويل لهذه الافكار؟ لهذا يجب أن يكون قرار الحرب والسلم بيد الدولة لانه عندما يؤخذ القرار يجب ان نعرف انعكاساته".

وسأل الى متى نقى بانتظار الدول العربية حتى تتبرع لنا بالاموال، أو يأتينا جورج بوش ليتبرع بـ230 مليون دولار في الوقت الذي كان أفضل له ان يعطي الصواريخ والاسلحة لإسرائيل كي تدمرها.

أما بالنسبة للحصار فقال ان سببه هو خوف العدو من وصول أسلحة الى حزب الله وهذا الحصار يشكل أزمة خاصة بالنسبة الى الرحلات الجوية والتي عليها ان تخضع للتفتيش في الاردن لان الكثير من شركات الطيران ستمتنع عن القدوم.

وختتم دوفريج أنه سيكون هناك تحضير لملف متكامل لرفع دعوة على اسرائيل والدولة تبحث عن الطريقة

واعتقد دو فريج لجوء البعض الى شتم الحكومة والقول أنها لا تفعل شيئاً حيال ما حصل في الوقت الذي لم تكن فيه الحكومة جاهزة اصلاً لمواجهة أمر كهذا، لافتاً الى ان "هذا دليل على ان قرار الحرب والسلم يجب ان يكون بيد الدولة لتكون جاهزة لمعرفة تداعيات الامور".

وأضاف أن الدولة لا تملك الاجهزة الدائمة لتعمل على هذا الاساس وكما أنه يجب ان يكون احصاء دقيق عن كل قطاع لمعرفة كيفية معالجة الامور وكل هذا يحتاج الى وقت، لهذا لا يجب استغلال الموضوع سياسياً والقول ان الحكومة لا تفعل شيئاً.

وأكد دوفريج ان هناك خسارة للعديد من فرص العمل متوقعا زيادة في نسبة البطالة بشكل مخيف في الفترة القادمة، وان المؤسسات قد تلجأ الى صرف الموظفين وهذا سيشكل مشكلة كبرى. ولفت الى أهمية إعطاء الافضلية للبيد العاملة اللبنانية في فترة الاعمار وقال "العمل ليس عيباً مهما كانت طبيعته والدليل على ذلك ما فعلته شركة "سوكلين" حيث وظفت الكثيرين من اللبنانيين وقد نجحت بذلك الى حد بعيد" وتوجه بالتهنئة للشركة على ما فعلته.

وبصفتها شريكا في معمل Liban Lait في البقاع اللبناني والذي دمره العدوان الاسرائيلي، قال دوفريج ان الهدف من تدمير المعمل هو تدمير

تبقى السياسة شاغلة العقول والقلوب في لبنان، فهي الحديث الأكثر رواجاً، وهي المهيمنة على برامج التلفزيونات، فكيف اثر حرب ضارية وفي أوج الصراع مع إسرائيل، عندها تنتهي كل المواضيع الأخرى وتصبح السياسة "ملكة الساحة". وهذا ينطبق على كل الفئات العمرية حتى ان الاطفال باتوا يتحدثون بالسياسة ونسوا أفلام ديزني وبرامجهم المسلية والعابهم المشوقة... ربما لأن الشخصيات السياسية والتعاطي الاعلامي بات يقدم مادة أكثر إثارة ومتعة!! الشباب اللبناني، وتحديداً فئة المراهقين فيشكلون فئة مهمة جداً،

لأن بإمكانهم أن يكونوا صورة للواقع العام وتكراراً للمشهد الطائفي والانقسامات الداخلية.. كما بإمكانهم أن يكونوا الثورة والنقيض والطاقة الجديدة التي يوسعها أن تقلب الصورة... هم أيضاً دخلوا السجال السياسي من أبوابه التقليدية و أنساهم اهتمامهم بالسياسة ربما الموسيقى والأفلام والكمبيوتر.. على كل حال فان أفكار هؤلاء الشباب والشابات وميولهم وقناعاتهم لا تحسم حكماً ما سيكونون عليه في المستقبل.. وربما تحسم.. لا يهم ولكنهم شريحة

أساسية ولرؤيتها دلالة لا يستهان بها، في مختلف القضايا التي تهم المجتمع اللبناني. لذلك تهتم "الاعمار والاقتصاد" باستطلاع آرائهم وعرض وجهات نظرهم في تحقيقات خاصة ستعرض في هذه الزاوية الشبائية. وكان العدوان الاسرائيلي على لبنان المحطة البارز التي يجب الوقوف عندها لاستطلاع آرائهم ورؤيتهم من خلال تحقيق يجريه واحد منهم... فكانت هذه الخلاصة من دون تدخل ادارة التحرير

الانقسام السياسي يتجاوز الاعتبارات الطائفية والسياسية والحزبية

لبنان معناها، أرفض أي سلام بين لبنان وإسرائيل بشرط إسرائيلية أميركية وأرفض أي تطبيع للعلاقات بين لبنان وعدوه الأزلي إسرائيل الذي لن يمانع طعن لبنان بالظفر نتيجة الحق بسبب الهزيمة التي مني بها عام 2000. وأنا كشاب لبناني متمسك بحرية بلادي أرفض كذلك أي تخوين للمقاومة وأي مطالبة بسحب سلاحها لأنه طالما هناك كيان اسمه إسرائيل فلبنان مهتد بالزوال والاحتلال والاستعمار والذل لذلك أرفض، تمسكاً بلبنانيتي، أي استسلام لإسرائيل وأميركا عبر تسليم سلاح المقاومة.

هكذا كنت ارى الامور وأعيش الحرب... بين اصدقائي من اتفق معي.. وبينهم من كان في النقيض...

فراس مقلد

أطفال قانا و صريفا وشهداء مجزرة شمع وباقي المجازر التي ارتكبتها العدو الصهيوني بحق الاطفال والمدنيين الابرياء. كنت ولا أزال مقتنعا أن هذه الحرب جاءت بعد تخطيط طويل أميركي - إسرائيلي لفرض تطبيق الـ1559 رغماً عن إرادة اللبنانيين متخذة ذريعة امر الجنديين لبدء حرب إبادة لها للبنان. وقد بان تخطيط الاميركيين والاسرائيليين لهذه الحرب منذ شهور عديدة عبر الاحاديث الاسرائيلية لمسؤولين إسرائيلييين وأميركيين وبعض اللبنانيين الخونة الذين يضعون المقاومة في خاتمة العدو ويضعون إسرائيل وأميركا في خاتمة الحليف والصديق.

كشاب لبناني متمسك بمبادئ الحرية والسيادة والاستقلال الحقيقية، لا تلك الشعارات الفضاضة التي شوّه سياسيو

طوائفه وانتمائه السياسية. نفذت المقاومة عملية أسر الجنديين الاسرائيليين بينما كنا في مصر وعرفنا بالامر خلال وجودنا في متجر فراينا فرحة صاحب المتجر وفرحة الزبائن العامرة التي تلاحظ بوضوح. عدنا سريعاً الى لبنان عن طريق الحدود السورية - اللبنانية من تركيا. وصلنا الى بكفيا حيث لاحظنا الاهتمام الشعبي بالنازحين.

أنا في الـ16 من عمري، مازلت في الصفوف الثانوية ولكن السياسة استهوتني منذ زمن. حين بدأت الحرب، وددت لو كنت أستطيع الذهاب الى الجبهة لمقاومة العدو الاسرائيلي. كنت اشاهد يوماً بعد يوم على التلفاز انتصارات المقاومة فأفرح بها من جهة وأحزن من جهة أخرى لاستشهاد المدنيين:

إندلعت الحرب في لبنان بين المقاومة اللبنانية وجيش "الدفاع" الاسرائيلي الذي حاول اجتياح لبنان للقضاء على المقاومة في الثاني عشر من تموز الفائت تاركاً الشعب اللبناني عموماً والشباب خصوصاً في حيرة حول عدّة مسائل جوهرية أبرزها إغواء البعض أن حزب الله أراد واقتل الحرب لإيجاد ذريعة للإبقاء على سلاحه بينما يدعي آخرون أن الحرب هي حرب إسرائيلية على لبنان بامتياز حيث أن التخطيط الاميركي - الاسرائيلي لهذه الحرب بدأ منذ زمن بعيد وربما منذ التحرير أو منذ القرار 1559. كذلك يختلف الشباب اللبناني حول كيفية انتهاء الحرب: أينتصار أم بهزيمة لنا؟

نجد اختلافاً في الآراء حول رفض أي تطبيع للعلاقات بين لبنان واسرائيل أو تأييدها بين الشباب اللبناني بمختلف



الحرب بالهجرة الى أحد البلدان العربية. هو شاب مسيحي يؤيد المقاومة غير طائفية: إسرائيل ويؤيد مقاومة وطنية غير طائفية: إسرائيل بدأت حربها على لبنان مصدقة انها ستربح ولكن في النهاية بان ان المقاومة انتصرت. وفي موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فنحن نرفض هذا الامر وفاء لدماء شهدائنا الذين لم تجف دماء بعضهم بعد.

رفض تسليم السلاح

ربان لقيس شاب شيعي معتدل لا علاقة له بالاحزاب ولكنه قريب من جو المقاومة. يقول ريان: "ان المقاومة من إسمها تقاوم ولا تقتل حرباً لذلك من المؤكد ان إسرائيل طمعت بالانتقام من المقاومة التي هزمتها عام 2000، ولكنها لم تنجح فالاسرائيليون تكذبوا خسائر كبيرة وهزموها بفضل قوة وبسالة المجاهدين الابطال. إننا إذ ذاك نرفض أي تطبيع علاقات أو أي سلم بشرط إسرائيلية أو أميركية ولا نقبل سوى بوقف لإطلاق النار دون قيد أو شرط. كذلك فإنني اعارض فكرة سحب سلاح حزب الله فمن دونها كانت إسرائيل اجتاحتنا مئة مرة ولكن هذا السلاح هو الوحيد الذي أوقفها عند حذرها. لذلك من المرفوض تسليم هذا السلاح".

لبنانية - فرنسية

ديان شدياق فتاة مسيحية لبنانية فرنسية مستقلة سياسياً تعتبر ان المقاومة انتصرت على العدو الاسرائيلي. تقول ديان التي ما اهتمت يوماً بالسياسة قبل هذا العدوان الاسرائيلي: " في هذه الحرب، احسست بالوطنية وكنت متحمسة ومؤيدة للمقاومة التي انتصرت وهزمت اسرائيل ولذلك فأنا ارفض اقتراحات بعض السياسيين حول سحب سلاح المقاومة: فهل يريدون سحب السلاح قبل انتهاء الحرب؟ اما في موضوع تطبيع العلاقات مع اسرائيل فأنا اعارض إقامة علاقات سلمية عادية مع اسرائيل كما نقيم علاقات مع باقي الدول. فأسرائيل هي العدو الازلي للسلم وللبنان لذلك فمن المستحيل تطبيع العلاقات مع العدو.

بعد استعراض أجوبة وآراء هذه العينة من الشباب اللبناني حول الحرب التي حصلت على لبنان، نلاحظ تبايناً كبيراً في وجهات النظر بين اللبنانيين حيث تختلف الطوائف بين بعضها ونجد داخل كل طائفة وكل تيار سياسي آراء مختلفة، أقل ما يقال عن هذه النتائج أنها دليل على الاختلاف الكبير بين اللبنانيين ما يؤكد على اختلاط "الحابل بالنابل" وهو الامر الذي عانيهنا منذ زمن بعيد وما زال حيث يلتف الناس حول طوائفهم والطوائف حول الاحزاب الممثلة لها ويختلف الاعضاء في كل حزب وهو ما يؤدي الى عدم وجود توافق في لبنان على شيء، وان لم يوحدنا العدوان الاسرائيلي على لبنان، فما الذي قد يوحدنا وهل ستوحد يوماً؟

فسارعت إسرائيل بالرد عبر عدوان شامل على كل لبنان. ومن غير الضروري قيام حرب كل بضعة سنوات بيننا وبين إسرائيل، لذلك يجب إيجاد حل سلمي متكامل يضمن وقف إطلاق نار دائم ولكن دون تطبيع العلاقات بين البلدين فأسرائيل ستبقى عدوتنا". وعن سلاح المقاومة يكمل ريان: "أنا شخصياً ما سحب سلاح حزب الله وأنا مع العودة الى سلاح الشرعية الذي سيجمي لبنان وبذلك لن تبقى ذرائع لإسرائيل لإعلان الحروب علينا بعد الآن".

.. وآخر ضد

أما بين ريان حمادة وعبد الله سليم الذي هو أيضاً شيعي عوني فالآراء تختلف بعض الشيء، حيث يؤكد عبد الله على انتصار المقاومة وعلى قدسيتهما ويؤكد على أن سلاح المقاومة باق، باق، باق، يكمل عبد الله: "أن هذا السلاح هو الوحيد الذي بإمكانه حماية اللبنانيين، لذلك فنحن نرفض وندين أي محاولة لنزع هذا السلاح بالقوة، ونرفض أي تطبيع علاقات وأي علاقة مهما كان نوعها مع إسرائيل لأن إسرائيل شيطان كاذب لا يمكن الوثوق به وهو يطعن في الظاهر حين يستطيع".

.. وتوافق شيعي - مسيحي

إليان زغبى فتاة مسيحية تؤيد الجنرال "عون" بكل ما يقول ولكن بعد تفكير واقتناع، وهي تقول بعد مشاهدتها وعيشها لهذه الحرب: "إن إسرائيل بدأت حربها على لبنان بحجة أسر الجنديين الاسرائيليين اللذين انتهكوا سيادتنا ولكن مقاومتنا الوطنية الباسلة التي كانت لها بالمرصاد فالحقت بها هزيمة نكراء اعادت للعرب فرحة عامي 1973 و2000". تكمل البيان: "أن حرب لبنان وإسرائيل حرب أزلية لن تنتهي الآن ونحن لا نقبل أن تنتهي بصلح وسلام كان شيئاً لم يكن، فالعدو دمر أرضنا واغتصب حرمة سيادتنا كذلك لن نسلم له بفرض شروط علينا في فرض السلام حيناً والحرب أحياناً كلما أراد. إن سلاح المقاومة لن يتم تسليمه لأنه طالما هناك تهديد إسرائيلي، على هذا السلاح أن يبقى".

.. صراع وجود

محمد منصور شاب مسلم شيعي يعتبر ان "اسرائيل هي العدو الاول لذلك من المستحيل إيقاف الحرب. إن الصراع بيننا وبين إسرائيل صراع إبادة وهو سياق لمن يلقي الآخر اولاً. وقد ربحتنا في هذه المعركة ولكننا لم نربح الحرب بعد وطالما يوجد تهديد إسرائيلي فسلاح المقاومة لن يسلم وكما قال السيد نصر الله "من يمد يده الى سلاح المقاومة فسقطعهما". ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل خيانة للمبادئ التي تربي عليها أي وطني لذلك نرفض التطبيع وتتمسك بمقاومتنا التي من دونها ومن دون حركات المقاومة التي سيقفها لكانا الفينا منذ زمن".

مقاومة غير طائفية

إيلي خوري أحد الشباب الذي فكر أثناء

العلاقات مع إسرائيل وإقامة علاقة تجارية بين البلدين.

من يستطيع سحب السلاح؟

أما علي صالح وهو جنوبي شيعي غير تابع لأي حزب فيعارض محسن: "أن الحرب الاسرائيلية على لبنان إنما كانت بتخطيط إسرائيلي أراد منه العدو محو هزيمته عام 2000 ولكن إسرائيل، لحسن الحظ وبسالة المقاومين، منيت بهزيمة أكبر. برأيي، إن نزع سلاح المقاومة مستحيل، فمن سيجمي الوطن؟ الجيش لا يستطيع الدفاع عن الحدود فهو جيش نظامي ينقصه العتاد وهو يواجه جيشاً نظامياً آخر أقوى وأكبر منه وهو الجيش الاسرائيلي الذي سيهزم الجيش اللبناني بسهولة في هذه الحالة، لذلك نحن بحاجة للمقاومة التي تقدر على هزم إسرائيل بأسلوبها الجامع بين نظامية الجيش وحرب العصابات، أصلاً من يستطيع سحب سلاح المقاومة، إن كانت إسرائيل نفسها أعلنت على لسان وزيره خارجيتها ليفني إستمالة سحب سلاح حزب الله؟"

.. من سيجمي اهل الجنوب؟

ميشال سعاده فتاة مسيحية في الـ16 من عمرها، ما اهتمت يوماً بالسياسة والاحزاب ولكن هذه الحرب لفتت انتباهها بشدة فقالت: "ان هذه الحرب خطت لها اسرائيل منذ زمن وهذا أمر مفروغ منه". كذلك فإن سحب سلاح المقاومة مرفوض، فمن سيجمي نساء وأطفال وكهول وشيوخ الجنوب، فالجيش غير قادر على ذلك بسبب النقص في الاعتدة والمعدات والمشاكل التي يتخبط بها. ولكن من وجهة نظري يجب إيقاف هذه الحروب مع إسرائيل ويجب الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار مع إسرائيل فإن هذه المعركة انتهت بانتصار المقاومة ولكن المعركة القادمة قد لا تنتهي بالنتيجة ذاتها".

حزب الله خسر... ومعه لبنان

اما بالنسبة لفي فغالي وهو شاب مسيحي كاثوليكي، يعتبر أن حزب الله هو من بدأ الحرب على إسرائيل ويكمل "حزب الله أراد حرباً لإبقاء سلاحه واستطاع بدء الحرب وأدخلنا اليها دون أن نتوقع نتائجها فخرس حزب الله وجعل لبنان يخسر معه، على هذا السلاح أن يسلم فوراً لأن الميليشيات يجب أن تحل حسب اتفاق الطائف ولذلك نرفض أن يوجد سلاح غير الشرعية ونحن نطالب بإقامة سلم مع إسرائيل على نهج السلام بين إسرائيل ومصر والاردن، فلماذا نحارب وحدنا دون نتائج ملموسة؟ فلنقم علاقات تجارية مع إسرائيل علنا نفذي اقتصادنا أكثر مما قد نمنو في وقت الحرب مع هذا العملاق العسكري والاقتصادي: إسرائيل".

مؤيد للتيار الوطني مع سحب السلاح

اما ريان حمادة وهو شيعي جنوبي ناصر للتيار الوطني الحر فيقول: "لقد انتهت هذه الحرب بانتصار المقاومة التي استغفرت إسرائيل عبر خطفها الجنديين الاسيرين



سعد الحريري منذ استشهاد والده رفيق الحريري يقول محسن: "برأيي ان حزب الله أراد حرباً على سيدنا سبيلاً للإبقاء على سلاحه وهي خدعة قديمة حاول تمثيلها نصر الله على اللبنانيين وقد جرتنا الى هزيمة أعادتنا الى الدمار الذي كان خلصنا منه الشهيد رفيق الحريري. كذلك فإنني أؤيد أي خطوة بإتجاه إقامة معاهدات سلام دائمة وتطبيع

الانتماء الطائفي في لبنان ذا دلالة كبيرة على الموقف السياسي كان لا بد من إدراجه في إطار التعريف عن الشخص... لأن هذا واقع الحال دون أي اعتبار آخر...

نحو التطبيع

محسن قباني شاب بيروتى سنّي يناصر تيار المستقبل الذي يتزعمه الشيخ

للوقوف عند موقف الشباب اللبناني من العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان وموقفهم من المقاومة استطلعت آراء بعض الشباب بطرح الاسئلة التالية:

من بدأ الحرب؟.. ومن انتصر؟ هل تؤيد تطبيع العلاقات بين لبنان وإسرائيل؟ هل تؤيد سحب سلاح المقاومة؟ فكانت المواقف التالية - ملاحظة : لأن

بنك لبنان والمهجر

أكبر مصرف في لبنان والأوسع انتشاراً دولياً

سويسرا

الأردن

سورية

لبنان

فرنسا

إيطاليا

فلسطين

الإمارات العربية المتحدة

رومانيا

مصر

مجموعة بنك لبنان والمهجر

بلوم بنك

(سويسرا) جزء

بنك بلويمان سابقاً (سويسرا)

خاندل

14 فرعا في لبنان، فرعين في الأردن، فرع في الإمارات و فرع في دمشق المنطقة الحرة

بنك لبنان والمهجر

بنك لبنان

14 فرعا في لبنان، فرعين في الأردن، فرع في الإمارات و فرع في دمشق المنطقة الحرة

بنك سورية والمهجر

بنك سورية

3 فروع في دمشق و فرع في حلب و فروع في اللاذقية، حماة وطرطوس

بنك بلوم

بنك بلوم

1 فرع في مصر و 4 فروع في رومانيا

بنك بلوم للتنمية

بنك بلوم

1 فرع في مصر و 4 فروع في رومانيا

مركز خدمة لبنان: +961-1-993-111

البريد الإلكتروني: info@blom.com.lb



لقاءات نيابية ولجان توصي بإجراء المسح الشامل والتحرك السريع

صرف الليرة اللبنانية، بالإضافة الى تعهد المملكة بإنشاء صندوق عربي لإعادة اعمار لبنان.

وشدد ازعور على أهمية دعم القطاع الخاص وإيجاد تشريعات مناسبة لإعادة تحريك القطاع الخاص ومساهمته الأساسية في دفع الحركة الاقتصادية والمالية.

مداخلات النواب

بعد ذلك، كانت للنواب مداخلات عدة ركزت على ضرورة قيام الحكومة بدور متكامل في مواجهة المشاكل التي تحيط بالمواطن وتحريك عجلة الدولة لحضن المواطنين وتوضيح سياساتها في هذا الشأن للمواطنين كي تخفف من شعورهم بالضيق وعدم الطمأنينة.

وطالب النواب بدفع مستحقات البلديات من دون إبطاء لأنها قامت بما عليها من واجبات تجاه الناشرين. كما طالبوا بدفع مستحقات مجلس الجنوب لتمكينه من البدء في التحرك لمعالجة بعض الأمور الملحة الحياتية، ولا سيما دفع التعويضات لآباء الجنوب المستحقة منذ العام 2001 والتي لم تدفع حتى اليوم... علماً ان مجلس الجنوب لم يستلم مستحقاته بعد عن العام 2005، كما سأل بعض النواب عن الاسباب المحيطة باستقالة رئيس مجلس الانماء والاعمار، ومتى سيبدأ هذا المجلس بالاهتمام بالاوضاع القائمة بعد العدوان.

اقل مما كان بادياً في السابق، الا انه اعتبر ان الاضرار المباشرة وغير المباشرة ليست قليلة على الاطلاق، مشيراً الى ان الحرب طاولت القطاعات كافة من دون استثناء، كما أشار الى ان ايرادات الدولة ستخف هذه السنة بما لا يقل عن 900 مليار ليرة لبنانية، علماً ان النفقات قد تزداد في آخر السنة بسبب ثبات المصاريف الاساسية وتوقع ازدياد طلبات بعض الادارات.

اجتماع اللجنة

وعرض ازعور في جلسة اللجنة التي عقدت في مقر المجلس النيابي الاوضاع المالية الراهنة في ظل نتائج الحرب المدمرة التي شنتها اسرائيل على لبنان، وأشار الى ان اولوية الاولويات هي فك الحصار الجوي والبحري القائم.

وأشار ازعور الى تسلم لبنان نحو 102 مليون دولار من دول عربية مختلفة كتبرعات ومساعدات انسانية، لافتاً الى مبادرة المملكة العربية السعودية لإيداع مليار دولار في مصرف لبنان ما ساعد في عملية دعم سعر

تحصل على جواب من اي من ممثلي الادارات الموجودة، باستثناء تكليف مجلس الانماء والاعمار بمسح الاضرار في البنى التحتية دون معالجة. وبالتالي لم يتبين وجود تكليف رسمي لاي ادارة رسمية بإزالة ومعالجة الانقاض، بالإضافة الى عدم وجود تكليف رسمي بمعالجة الاوتوسترات والطرق والجسور المهتمة.

درس تأمين الطرق البديلة ورفع الانقاض عقدت لجنة الاشغال العامة والنقل جلسة بحث فيها تأمين الطرق بصورة عاجلة ورفع الانقاض ومصيرها. وتقرر تأجيل بحث موضوع إعادة الاعمار الى حين جهوز الخطة الرسمية خلال عشرة أيام. وأشار قباني الى أن معظم الطرق أصبحت مؤمنة ووصلت بعض الجسور الحديدية، خصوصاً من بريطانيا وفرنسا التي ساهمت بستة جسور. وتبين أن موضوع تأمين الطرق قد تم الاتفاق عليه بين وزارة الاشغال ومجلس الانماء والاعمار، بحيث يتولى المجلس موضوع الطرق الدولية والجسور الموجودة عليها، بالإضافة الى جسر المطار. أما باقي الطرق فهي بعهددة وزارة الاشغال.

لجنة المال والموازنة النيابية

ابلاغ وزير المالية جهاد ازعور لجنة المال والموازنة النيابية بأن الاضرار المباشرة الناجمة عن الحرب الاسرائيلية على لبنان قد تكون

(20) 401 المجموع: 2.406 المؤسسات الصناعية 220 محطات توزيع المحروقات 12 منشآت عسكرية 16 المجموع العام: 3.612

توصيات "الأشغال" حول معالجة الأضرار

أوصت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية، الحكومة، بضرورة وجود قرار مركزي حول من سيتولى رفع الانقاض وأين ستوضع، خصوصاً بعدما بدأت الجهات السياسية والمحلية بإزالة الانقاض من تلقاء نفسها. ورأت اللجنة أنه يجب قبول المهبات، وخصوصاً تلك المتعلقة بالجسور ضمن خطة، بحيث تتولى الادارة الموافقة على الاستشاري والمتعهد الذي يختاره الواهب، ثم توقع عقداً معه من أجل حسن التنفيذ، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم بين الادارة والواهب.

كما شددت على وجود تصور لوضع حاجات السير في مواقع الجسور المهتمة، بحيث يتم تطوير بعضها للحاجات المستقبلية وليس إعادة ما كانت سابقاً، بالإضافة إلى إيجاد تنسيق بين الدولة وأجهزتها وبين الجهات الخاصة التي تقوم بأعمال سريعة للاغاثة وإعادة الاعمار. وبعد إشارتها إلى الحاجة لإيجاد منهجية واحدة في مسح اضرار البنية، ركزت اللجنة على ضرورة وضع مخطط حديث للمناطق المدمرة كلياً (الضاحية وبعض القرى)، بما يؤمن حاجات التنظيم المدني والسلامة العامة، بالإضافة إلى إباحة استيراد التراب السوداء لمدة سنتين.

الأشغال تبحث إعادة الإعمار

عقدت لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة، اشار بعدها قباني الى ان اللجنة استكثرت الغياب المتكرر للمسؤولين الاساسيين في الادارة الرسمية عن اجتماعاتها لبحث موضوع الانقاض وإعادة الاعمار وخصوصاً بالنسبة لوزير الاشغال ورئيس الهيئة العليا للاغاثة. وأكدت ضرورة حضورها الاجتماع المقبل يوم الاثنين. وطرحته اللجنة سؤالاً عن الجهة المكلفة رفع ومعالجة موضوع الانقاض والركام ولم

وأشار دو فريج إلى ان الجلسة خصصت للبحث في آثار العدوان الإسرائيلي على الوضع الاقتصادي. وتداول المجتمعون في كيفية القيام بمسح اولي للأضرار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة. واستمعت اللجنة إلى وجهة نظر المعنيين، الذين أجمعوا على ضرورة بناء الثقة المفقودة، وطلب المجتمعون الحكومة السعي الحثيث لفك الحصار الجوي والبحري والبري عن لبنان في أسرع وقت ممكن.

لجنة الأشغال تقدّر الأضرار: 3.612 مليار دولار

طلب تعديل الأنظمة القائمة تسهيلاً لإعادة الإعمار

عقدت اللجنة جلسة برئاسة النائب محمد قباني وحضور وزير الاشغال العامة والنقل محمد الصفدي.

بعد الجلسة قال النائب قباني: "استمعت اللجنة الى مشروع قراءة أولية في الدمار والاعمار الذي اعده مجلس الانماء والاعمار ابرز ما فيه: اولاً: ادارة تأهيل وإعادة اعمار البنى التحتية: المهمة الاولى: جمع المعلومات المهمة الثانية: المسح الميداني للأضرار المهمة الثالثة: التصنيف وتحديد الاولويات واقتراح اشغال مؤقتة، ومن المفترض تحديد ثلاث مراحل لتنفيذ الاشغال، هي: الاشغال الطارئة والملمحة بما فيها الاشغال المؤقتة. الاشغال التي لها طابع الاولوية. والاشغال المتبقية. المهمة الرابعة: اقتراح اسعار موحدة لبنود الاشغال وجداول الكميات. المهمة الخامسة: تنفيذ اشغال التأهيل وإعادة الاعمار. المهمة السادسة: ادارة عملية التأهيل وإعادة الاعمار.

وبعدما تحدث عن بعض التسهيلات في عملية إعادة بناء المساكن، تناول الكلفة التقديرية للأضرار (مليون د.أ) على الشكل الاتي: قطاع النقل 484 شبكة الطرق 429 المطارات 55 قطاع الكهرباء 244 الانتاج 80 النقل والتوزيع 164 قطاع الاتصالات 116 قطاع المياه 80 المدارس والمستشفيات العامة 34: المجموع: 958 ثانياً: المساكن والمؤسسات: صيدا 20 صور 183 جزين 10 النبطية 150 بنت جبيل 460 مرجعيون 327 حاصبيا 25 بعلبك والهرمول 80 زحلة والبقاع الغربي 20. بعيدا (الضاحية الجنوبية) 730 هامش تقديري لكلفة اضرار لم نتجمن من احصائها

بعد أن توقف العدوان الاسرائيلي على لبنان مغلماً وراءه العديد من الابرياء والدمار التام لمناطق عدة الى حد أن بعض القرى دمرت بنسب تزيد عن 90%، تحركت اللجان النيابية واجتماعات ولقاءات دون اي نتائج فعلية، و للدلالة على هذا النشاط الفاضل عن حده كانت نتائج اجتماعاتها كالتالي:

قالت رئيسة لجنة التكنولوجيا النيابية غنوة جلول إنه تم التركيز على ضرورة أن تكون المعلومات المعتمدة من قبل جميع الإدارات موحدة وثابتة.

لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط النيابية تبحث المجتمعون في كيفية القيام بمسح اولي للأضرار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

لجنة الأشغال برئاسة النائب محمد قباني "لقد تبين حتى الآن انه لا يوجد مخطط شامل ومحدد لمرحلة إعادة الاعمار بل مجرد قرارات جزئية في بعض الاعمال المطلوبة".

.. لقاءات ومؤتمرات وتوصيات ولا شيء ملموس والمهجرون لا زالوا مهجرين والكلام لا يغني عن جوع.. ولكن بماذا خرجت اللجان؟

"التكنولوجيا" تحضر ملفاً عن الحرب

خصصت لجنة التكنولوجيا النيابية جلساتها، المتابعة ومواكبة تحضير ملف كامل عن الحرب على لبنان، يشمل الأضرار التي سببتها الحرب والخسائر البشرية وخسائر البنى التحتية والتدمير والتهمج والتزوح، إضافة الى معلومات عن الأسلحة التي استخدمت في الحرب، خصوصاً تلك المحرمة دولياً.

وقالت رئيسة اللجنة غنوة جلول إنه تم التركيز على ضرورة أن تكون المعلومات المعتمدة من قبل جميع الإدارات موحدة وثابتة.

لجنة الاقتصاد تبحث آثار العدوان

عقدت لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط النيابية، جلسة برئاسة النائب نبيل دو فريج وحضور وزير الاقتصاد والتجارة سامي حداد، النواب: غازي يوسف، عبد الله فرحات، امين شري وناصر نصر الله.

.. ورشة تشريعات جديدة لمواكبة الإعمار

قوانين وضعت بهذا الشأن، وأن اجتماعات نيابية عديدة بدأت تعقد لهذه الغاية من اجل وضع تصورات واضحة لموضوع إعادة الاعمار. بدورها اقترحت لجنة الاشغال العامة أن يتم وضع الانقاض في منطقة الضاحية بارض مؤقتة قرب المطار، الا أن الارتفاع وصل الى أكثر من 15 متراً، فأوصت اللجنة الحكومة بإيجاد حل نهائي لهذه الردميات بعد ان قدم مجلس الانماء والاعمار فضلاً عن لجنة الاشغال اقتراحات عدة بهذا الصدد أي بخصوص الردميات منها وضعها في منطقة برج حمود، والأخرى في البيال، أو توسيع المرفأ أي مرفأ بيروت فيما اقترح البعض في اللجنة ان يستعمل الردم في منطقة اليسار. ودعت اللجنة الحكومة للاستفادة من هذه الردميات وليس استفادة الشركات أو الافراد بمعنى استعمالها في المقالع والكسارات بعد ان اقترح أحد النواب ان يتم وضعها في أحد

بدأت اللجان النيابية في مجلس النواب البحث في الاولويات والتشريعات والاقتراحات اللازمة لإعادة الاعمار بعد الحرب وهي تشريعات ستكون استثنائية كقوانين تمديد المهل القانونية والضريبة ومواضيع إعادة تكوين السجلات الرسمية التي تلفت، فضلاً عن إعادة تنظيم أوضاع قانونية متعلقة بالديون المستحقة والتجارة والشركات وتسهيل عمليات إعادة إعمار المساكن والابنية المهتمة والمصانع والقطاعات الانتاجية وسواها من الحاجات التشريعية الملحة.

فالمجلس النيابي في حالة ورشة دائمة منذ الآن وقد باشرت لجاننا الادارة والعدل والمال والموازنة البحث ووضع التشريعات اللازمة بهذا الخصوص، وأشارت مصادر نيابية الى ان اللجنتين تنتظران إحالة عدد من مشاريع القوانين اللازمة اليها لتبدأ بدرستها، علماً أن اقتراحات

البنك الدولي: 38 مليار دولار قروض للدول العربية

البنك الدولي الدول العربية (مليون دولار) 2006			
البلد	الاقتراض الاجمالي	قروض ميسرة	القروض المستحقة
المغرب	9.700	53	2.300
مصر	7.900	1.980	1.960
الجزائر	5.900	00	122
تونس	5.700	80	1.640
اليمن	2.520	2.520	1.820
الأردن	2.500	88	942
السودان	1.500	1.360	1.300
لبنان	1.220	00	367
سورية	662	49	22
العراق	391	235	00
المجموع	38.000	6.400	10.400

المصدر: البنك الدولي

الفساد. الا أن البنك الدولي شدد على أهمية حصول الدول العربية الفقيرة والمتوسطة الدخل على التمويل الميسر والعادي لمواجهة تحديات مشتركة، لخصها بالحاجة لإصلاح الادارة العامة وتطوير القطاع الخاص وإمكانات توفير فرص العمل، إضافة الى رفع مستوى التوافق بين التعليم ومتطلبات السوق المحلية والعالمية وتحسين إدارة إمدادات المياه وضمان استدامتها، وحفز التفاعل بين المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين.

ورفعت التزامات مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2006 الحجم الاجمالي للقروض التي حصلت عليها الدول العربية المؤهلة منذ إنشاء المؤسسة الدولية، الى 38 مليار دولار منها 6.4 مليار دولار فقط بشكل قروض ميسرة. وكشفت قاعدة بيانات أتاحها البنك الدولي للمرة الاولى أن حصة البرازيل من القيمة الاجمالية (التاريخية) لقروض المجموعة الدولية العادية والميسرة، تعادل حصة 10 دول عربية هي المغرب ومصر والجزائر وتونس واليمن والأردن والسودان ولبنان وسورية والعراق.

الدول ومؤسسة التنمية، حيث بلغت حصتها 5.9 مليار دولار، ما يعادل 26 في المئة من القيمة الاجمالية للإقراض. وجاءت أفريقيا في المرتبة الثانية بعدما ارتفعت قيمة الالتزامات التي حصلت عليها حوالي 23 في المئة لتصل الى 4.8 مليار (20 في المئة). وبلغت حصة الدول النامية في أوروبا وآسيا الوسطى 4 مليارات (17 في المئة) وجنوب آسيا 3.8 مليار (16 في المئة) وشرق آسيا 3.4 مليار (14 في المئة).

حصة الدول العربية على حالها

وبينت حصيلة نهائية أن حصة الدول العربية لم تسجل تغيراً يذكر إذ بلغت قيمتها 1.7 مليار دولار، ولم تتجاوز 7 في المئة من النشاط الاقراضي للمؤسسة الدولية في السنة المالية 2006، لكنها انسجمت مع سياسة البنك الدولي التي تمنح منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وإن بدرجات شديدة التفاوت بين دولها، تقويمات "جيدة" و"حسنة"، مقارنة بالمناطق النامية الاخرى في تحديات التنمية المؤهلة للإقراض، خصوصاً الاستقرار السياسي والحكومة الالكترونية وتوفير الخدمات ومكافحة

في الدول الفقيرة، ما رفع حجم إقراضها الميسر في السنة المالية 2006 حوالي تسعة في المئة مقارنة بالسنة السابقة، أما حجم إقراض البنك الدولي الذي يخصص لمكافحة الفقر في الدول المتوسطة الدخل والدول الفقيرة القادرة على السداد ولا تختلف اعباء خدماته كثيراً عن اسعار الفائدة التجارية، فقد أضاف هو الآخر رقماً قياسيًّا بعدما ارتفع أربعة في المئة ليصل الى 14.1 مليار دولار موزعة على 112 مشروعاً.

وأفاد البنك الدولي، الذي يمول جزءاً كبيراً من نشاطاته من عوائد الاقراض، أن المشاريع الاستثمارية إنفردت بحوالي 69 في المئة من الحجم الاجمالي للالتزامات السنة المالية الاخيرة أو 16.3 مليار دولار، بينما استهدف الاقراض المتبقي الذي بلغت قيمته 7.3 مليار دولار "مساعدة الدول على مواجهة تحديات التنمية عبر تعزيز زخم الإصلاح الاقتصادي والاداري وبناء المؤسسات، وصولاً الى تطوير مناخ أفضل للاستثمار والنمو وتوفير فرص العمل".

وحصلت أميركا الجنوبية والكاريبية، خصوصاً المكسيك والارجنتين والبرازيل، على أكبر نصيب من قروض البنك

أعلنت مجموعة البنك الدولي تسجيل أرقام "قياسية وتاريخية" في قيمة القروض وخطوط الائتمان والضمانات والمنح التي قدمتها او التزمت بتقديمها الى الدول النامية والفقيرة في سنتها المالية 2006. ونهبت الحصة الأكبر منها الى مجموعة صغيرة من الدول ذات الكثافة السكانية العالية ضمت المكسيك والبرازيل وتركيا وباكستان والصين والهند والارجنتين، بينما احتفظت الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط المؤهلة للاقراض بحصتها المتواضعة.

وبلغت القيمة الاجمالية للالتزامات مجموعة البنك الدولي تجاه البلدان النامية من الدول الاعضاء، في السنة المالية 2006 النهيية في حزيران الماضي، 23.6 مليار دولار، بزيادة حوالي ستة في المئة أو 1.3 مليار دولار، عن السنة المالية 2005. الا أن الارقام القياسية الجديدة حدثت في الاقراض الميسر الذي تقدمه مؤسسة التنمية الدولية والذي بلغت قيمته 9.5 مليار دولار، وهو مستوى الاقراض الاعلى في تاريخ هذه المؤسسة التابعة للمجموعة الدولية. ومولت مؤسسة التنمية 167 مشروعاً

تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2005: السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 75%

الرصيد التراكمي للاستثمارات

على صعيد آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 الى نهاية عام 2005 حوالي 73.9 مليار دولار مقارنة مع 35.9 مليار دولار من 1985 الى نهاية عام 2004 وبمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 3.5 مليارات دولار.

التوزيع القطاعي

على المستوى القطاعي استمر قطاع الخدمات في الاستحواذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات العربية إذ استحوذ على ما نسبته 84.5% من هذه الاستثمارات، ويعزى هذا الى الاستثمارات في المشاريع الكبرى لتطوير البنى التحتية وعلى وجه الخصوص مشاريع تطوير المدن الصناعية، إضافة الى الاستثمارات في قطاع الاتصالات والخدمات المالية والسياحة والقطاع العقاري، اما قطاع الصناعة فقد استحوذ على ما نسبته 6.1% من اجمالي الاستثمارات في حين اقل من 1%، واحتلت قطاعات اخرى لم تتعد من المصاير نسبة 9.4% من هذه الاستثمارات.

المئة ثم البحرين بحوالي 607 ملايين دولار وحصة 1.6% الى تسع دول عربية، وقد شكلت حصة هذه الدول الست ما نسبته 94.2% من اجمالي الاستثمارات العربية المصدرة.

وبمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من 1995 وحتى نهاية عام 2005، فإن هذه الاستثمارات قد ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 الى نحو 38 مليار دولار عام 2005 وهو اعلى مستوى وصل اليه هذه الاستثمارات منذ البدء برصدها، وخلال هذه الفترة تقدمت السعودية الى المركز الاول للدول المضيفة للاستثمار، باستثمارات اجمالية بلغت حوالي 31.8 مليار دولار وحصة 49% من اجمالي يليها لبنان بحوالي 6.5 مليارات دولار وحصة 10%، والسودان بحوالي 6.1 مليارات وحصة 9.4%، ومصر بحوالي 4.0 مليارات دولار وحصة 6.2%، ثم سورية بحوالي 3.6 مليارات دولار وحصة 5.6%، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 80.5% من اجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995 - 2005) البالغة نحو 64.8 مليارات دولار.



1673 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها.

الدول المصدرة

اما في ما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام، فقد تصدرت الامارات المجموعة بحوالي 29941 مليون دولار او ما نسبته 78.8% من اجمالي

بلغت 2341 مليون دولار وحصة 6.2%، من اجمالي، ثم لبنان بحوالي 1780 مليون دولار وحصة 4.7% وسورية بحوالي 1673 مليون دولار وحصة 4.4%، والمغرب بحوالي 1121 مليون دولار وحصة 3.0% ومصر بحوالي 827 مليون دولار وحصة 2.2%.

وقد استحوذت هذه الدول الست على نحو 96.3% من اجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

المقارنة مع العام 2004

وبمقارنة الاستثمارات العربية خلال عامي 2004 و2005 سجلت الاستثمارات زيادة في احدى عشرة دولة عربية (السعودية، السودان، سورية، لبنان، ليبيا، مصر، الاردن، اليمن، تونس، المغرب وفلسطين) فيما شهدت دولة عربية واحدة (الجزائر) تراجعاً في الاستثمارات البينية.

وبلا حظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية المرخصة في السعودية إذ ارتفعت من 958 مليون دولار عام 2004 الى حوالي 28797 مليون دولار عام 2005، وفي السودان من 657 مليون دولار الى 2341 مليون دولار، وفي سورية من 427 مليون دولار الى

صدر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الذي تعدّه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وقد جاء فيه ان الاستثمارات العربية البينية ارتفعت بنسبة 638 % من العام الماضي لتبلغ نحو 38007 ملايين دولار، وهو رقم قياسي بالمقارنة مع السنوات الماضية منذ ان بدأت المؤسسة في العام 1995 اجراء مسح سنوي لمناخات الاستثمار.

وفي ما يلي موجز عن التقرير: بلغ اجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال عام 2005 لاثنتي عشرة دولة عربية مضيقة للاستثمار توافرت عنها بيانات من مصادر قطرية واخرى خارجية حوالي 38007 ملايين دولار مقابل 5958 مليون دولار عام 2004، بزيادة نسبتها 638 %، وتعزى هذه الزيادة الضخمة الى الارتفاع الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية في المملكة العربية السعودية والتي جاءت على رأس قائمة الدول المضيقة باستثمارات بينية بلغت 28797 مليون دولار بما نسبتهما 75.8% من اجمالي التراخيص الصادرة للاستثمارات العربية البينية خلال العام، تلتها السودان باستثمارات

الخليج بدأ بالتصنيع خارج أطر الصناعة النفطية: ويستحوذ على 18% من المنيوم العالم

دول المنطقة على المواد الخام المستوردة التي تستخدم في تصنيع الالومنيوم، مثل مادة "البوكسايت" و"الالومينا" علما ان تصنيع طن من الالومنيوم، يحتاج الى طنين من مادة "البوكسايت" أو مادة "الالومينا".

60 مصنعاً في الخليج

وقدرت المنظمة عدد المصانع المتعلقة بصناعة الالومنيوم في دول التعاون في عام 2005 بنحو 60 مصنعاً منها 29 مصنعاً في المملكة و 11 في دولة الامارات العربية المتحدة و 9 في البحرين و 5 في الكويت و 3 في كل من عمان وقطر، باستثمارات اجمالية تقدر بنحو 356 مليون منها 325.8 مليون دولار في المملكة و 1.1 مليون دولار في الامارات.

واقدم التقرير ان صناعة الالومنيوم في دول التعاون تشكل حوالي 23.4 في المئة من اجمالي صناعة الالومنيوم والمشروبات الذي يصل حجم الاستثمارات فيها الى 8.29 مليار دولار الى 265.103 عاملين.

وبحسب التقرير فإن السعودية والامارات تتصدران دول المجلس في هذه الاستثمارات بنسبة 70 في المئة.

المنتجين في المنطقة على شحن المعدن الى كل من أوروبا وآسيا بأسعار تقل عن المنتجين البرازيليين والروس، اعتماداً على شبكة الطرق المتطورة التي تصل المدن بالموانئ، إضافة الى وجود شبكة كهرباء جيدة، واستخدام الايدي العاملة الرخيصة من شبه القارة الهندية، ان تشير تقارير الى ان 40 في المئة من العاملين في مؤسسة "دوبال" الاماراتية يأتون من شبه القارة الهندية.

وفي حين تواجه الشركات العالمية الباهظة لبناء مصاهر جديدة تراعي المتطلبات البيئية، ركزت منطقة الخليج خلال السنوات القليلة الماضية على تأسيس بنية تحتية "خضراء"، تراعي المقاييس العالمية للبيئة.

وعلى رغم وجود هذه العوامل التي تعزز مكانة منطقة الخليج ك"مركز عالمي لتصدير معدن الالومنيوم"، الا ان "مركز الابحاث الخليجي، لا ينكر ان هيمنة دول الخليج على صناعة الالومنيوم "غير مؤكدة"، على اعتبار أنها تواجه منافسة شديدة من كل من إيران وروسيا، ففي حين تحاول شركة "روسال" الروسية الاستحواذ على مصهر "الكوكا" الاميركي الذي يعتبر "أكبر مصهر في العالم"، فإن إيران تخطط لمضاعفة إنتاجها، بينما تسعى دول أخرى مثل فيتنام الى بناء مصاهر جديدة.

من قدرتها على التسويق، ما يجعل منطقة الخليج بديلاً مرجحاً لمنتجي الالومنيوم حول العالم". وأشارت الدراسة الى ان ما يعزز هذا التوجه ويزيد من تنافسية الالومنيوم الخليجي، هو أن هذه الدول تعتبر من بين الدول التي تمتلك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، وتحديدًا قطر التي تصدر الغاز ضمن مشروع "دولفين"، الذي بلغت كلفته الاجمالية حوالي 3.5 مليار دولار، من ضمنها إكمال مد أنابيب الغاز الى الامارات.

الميزة الجغرافية

ومن العوامل الأخرى التي تدفع باتجاه تعاضل دور المنطقة في قطاع الالومنيوم، بحسب "مركز الابحاث الخليجي"، هو قدرة

الضخمة نسبياً ستمكن دول الخليج من مضاعفة انتاجها من الالومنيوم حوالي خمس مرات، لتصل الى سبعة ملايين طن سنوياً بحلول 2012، تمثل حوالي 18 في المئة من الانتاج العالمي، فيما يرجح أن يتراجع انتاج هذا المعدن عالمياً خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا. ولأحظت الدراسة أن معظم هذه الزيادة في الانتاج ستأتي من كل من إمارة دبي والبحرين وقطر، بمعدل إجمالي قدره مليون طن سنوياً، خصوصاً لدى شركة "البا" البحرينية و"دوبال" الاماراتية وشركة "قطر للمواد البترولية المهدرجة"، وبالتالي، يقدر أن تتجاوز عائدات كل مصهر من هذه المصاهر مبلغ 2.5 مليار دولار سنوياً، اعتماداً على الاسعار الحالية للالومنيوم.

وأشارت الدراسة الى انه بناء على هذه المعطيات، يتوقع ان تتحول المنطقة الى مركز مهم لتصدير الالومنيوم، إضافة الى النفط ويمثل قطاع الالومنيوم حالياً حوالي 12 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للبحرين، و7 في المئة من الناتج المحلي لإمارة دبي، في حين ان صناعة الالومنيوم في قطر ما زالت صناعة حديثة نسبياً، علماً ان دول المنطقة انتجت في 2005 أكثر من 1.5 مليون طن.

وأضافت الدراسة ان "انظار العالم ستتحول الى منطقة الخليج طلباً للالومنيوم"، في ضوء تركيز المنطقة على تطوير طاقتها الانتاجية، في وقت تغلق بعض الدول الكبرى مصاهرها، في اشارة

إيران تهديد نفطي أم نووي أم إقتصادي لأميركا؟

القادمة مع إيران" طالما أن الولايات المتحدة تتأهب للمهجوم على إيران فإنه شيء واحد أكيد وهو أن إدارة بوش لن تنكر مطلقاً النفط كسبب لذهابها إلى الحرب. وما يجب أن لا يغيب عن الذهن هو ما تمثله إيران في معادلة الطاقة العالمية. طبعاً هناك عوامل أخرى غير النفط منها تخوف بعض المسؤولين المهمين في إدارة بوش من برنامج إيران النووي لكن ما مدى قوة هذا العامل الذي يعادل مسألة أسلحة الدمار الشامل التي كانت سبب الحرب على العراق.

في نظرة أعمق، يقول كلار، عندما نتحدث عن أهمية النفط في الاستراتيجية الأميركية يجب أن نفكر في إيران حيث يجب علينا أن نذهب إلى أبعد من السؤال الاعتيادي وهو دور إيران الفعلي في إشباع بلدنا لحاجاته النفطية في المستقبل. فإيران تحتل موقعاً استراتيجياً في الجانب الجنوبي للخليج الفارسي وبهذا بمقدورها تهديد حقول النفط في السعودية والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة. هذه الدول مجتمعة تملك أكثر من نصف مخزون العالم النفطي، كما أن إيران تتحكم بمضيق هرمز الذي يمر عبره 40% من صادرات العالم النفطية وأصبحت إيران أيضاً المزود الأساسي للنفط والغاز إلى الصين والهند واليابان مما يعطيها دوراً أكبر بالشؤون العالمية. هذه العوامل الجيو - سياسية هي التي تؤخذ بحسابات الإدارة الأميركية.

عندما ينظر إلى دور إيران في معادلة الطاقة العالمية فإن مسؤولي إدارة بوش لديهم هدفاً استراتيجياً هما فتح حقول النفط والغاز الإيرانية لاستغلالها من قبل الشركات الأميركية والخليج من نمو العلاقات الإيرانية مع المنافسين لأميركا في سوق النفط العالمي.

الهدف الأول لا يمكن تحقيقه بوجود معارضين لا أميركا يتكلمون بالسلطة ويرفضون توقيف عملية تخصيص اليورانيوم، من وجهة نظر الإدارة الأميركية هناك طريقة واحدة ومباشرة لتحقيق هذا الأمر وهي "تغيير النظام" في إيران وإجلال قادة أصدقاء لمصالح أميركا الاستراتيجية.

ويقول ميشال تشودفسكي في مقال تحت عنوان "حرب نووية ضد إيران" بأن إطلاق الحرب وإستعمال رؤوس نووية فيها ضد إيران أصبح الآن في مراحله التحضيرية الأخيرة. والشراكة الإسرائيلية التركية، والأميركية ضمناً، أصبحت "في مرحلة جهوزية متقدمة"، حيث منذ بدايات عام 2005 هناك حركة دبلوماسية ناشطة بين واشنطن وتل أبيب وأقره وقيادة الناتو في بروكسيل.

والامر المهم لحظه، أيضاً، هو أن إيران كانت على وشك أن تفتتح أول بورصة بترول عالمية تتعامل بعملة اليورو. لكن هذا المشروع الذي كان مقرراً أن يبدأ العمل فيه في شهر آذار من عام 2006 قد أجل وسبب التأجيل كما هو مشاع "أسباب تقنية". بغض النظر إن أجل لأسباب تقنية أم لا، لكن هكذا عمل سوف يؤدي إلى ضربة شبه قاضية للدولار كون الدولار هو العملة الرسمية لبيع البترول في العالم. وأصبح البترول هو الذي يغطي الدولار وليس الذهب حدث هذا تحديداً عندما أطلقت الولايات المتحدة الأميركية العمل بإتقافية "برست وودز" واتفقت مع المملكة العربية السعودية بأن يكون الدولار هو العملة الرسمية للبترول.

وبهذا فإن سيناريو الحرب الأميركية القادمة هو إعلان الحرب على إيران تحت ذريعة امتلاكها القدرة على إنتاج "القنبلة النووية" ويمكن لتكيا وإسرائيل بأن تكونا الاداة الأميركية في هذه الحروب. وبهذا في حال استطاعت أميركا إفتعال هذه الحرب والسيطرة على النفط الإيراني تكون الامبراطورية الأميركية قد استطاعت التحكم بمعظم مفاتيح النفط العالمية وإبقاء الدولار علمته ولكن تبقى أميركا اللاتينية خارجة عن السيطرة!! هذا إذا وقفت الامور عند هذا الحد التبسيطي، لكنه في الواقع يبدو أن هذه الحرب المتوقعة الحدوث قد تكون الاعلان عن بداية النهاية!! لكن السؤال يبقى بداية من ونهاية من!!

أحمد ديركي

يوماً.

إيران والسلاح

تقول وزارة العدل الأميركية أن هناك شحنة أسلحة أميركية تقدر بأكثر من 2 مليار دولار نقلت إلى إيران من اسرائيل وغيرها من البلدان الأجنبية. وتتضمن هذه الشحنة 18 طائرة F4، و46 طائرة سكاى هوك وما يقرب 4000 صاروخ ويقول مسؤولون في إدارة ريفان بأن هناك 2.008 صواريخ Tow و235 قطعة غيار لصواريخ هوك أرسلت إلى إيران عن طريق إسرائيل. وتشير بعض التقارير الصادرة عام 1987 بأن مسؤولين إيرانيين يدعون بأنه في عام 1986 باعت إدارة ريفان إيران ذخائر أسلحة وقطع غيار لطائرات F4 وF5 وF14. وفي عام 1986 دخلت كل من الصين وكوريا الشمالية على خط بيع السلاح لإيران وأصبحت أول مصدري الاسلحة لإيران. ففي عام 1986 بلغ مجموع مبيعاتهما من الاسلحة لإيران ما يقرب 3 مليارات دولار.

إيران بلد مستورد للسلاح وقد بنت ترسانة أسلحة لا يستهان بها لكنها مع هذا تعمل على تصنيع الاسلحة منذ عام 1963 حيث عملت على إنشاء مصانع عسكرية، لكنها للصناعة الحفيفة، تحت إشراف منظمة الصناعات العسكرية وكانت تابعة في ذلك الوقت لوزارة الحرب وكانت هذه المصانع تنتج لمدة 15 سنة ذخائر عسكرية للأسلحة الحفيفة، بالإضافة لهذه الصناعة كان هناك خط تجميع للطائرات المروحية والشاحنات وسيارات الدفع الرباعي العسكرية وكانت إيران في ذلك الوقت على طريق تصنيع قواعد إطلاق صواريخ، عندما قامت الثورة الاسلامية في إيران. خسرت هذه المنظمة عام 1981 التابعة لوزارة الحرب معظم العمال ذوي التقنية العالية مما أدى إلى شبه انهيار لها. إلا أن حرب إيران ضد العراق شكلت محفزاً جيداً للحكومة الإيرانية لإعادة تأهيل هذه المصانع وتحديثها وضمت تحت جناح وزارة الدفاع. وفي عام 1986 استطاعت إيران تصنيع المدافع والذخائر للأسلحة الصغيرة إضافة إلى قدرتها على صيانة الطائرات المروحية من دون الاستعانة بالتقنية الخارجية. وفي عام 1987 أعلنت القوات العسكرية عن قدرتها على تصنيع محركات المروحيات من دون أية مساعدة خارجية والقدرة على تصنيع الصواريخ. وتفيد معظم التقارير بأن إيران قد إستفادت بشكل جيد من العلماء الروس الذين نزحوا إليها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لتحديث ترسانتها العسكرية وصولاً إلى بناء مفاعل نووي والقدرة على بناء طائرات مروحية وطائرات فائقة مقاتلة وطائرات نقل ركاب.

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح



إنتاج خط أنابيب الغاز الممتد من إيران إلى تركيا بعد تأخير دام سنوات ويتوقع أن يرتفع حجم الغاز المصدر من إيران إلى تركيا ليصل عام 2007 إلى حدود 350 مليار قدم مكعب. وفي عام 2002 توقعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تكون إيران في المستقبل من أكبر الدول المزودة للغاز في العالم وتتوقع إيران أن يصل حجم صادراتها من الغاز الطبيعي سنوياً، إلى أوروبا 300 مليار قدم مكعب بحلول عام 2007.

وفي كانون الثاني من عام 2004 وقعت النمسا وإيران مذكرة تفاهم فيما بينهما في مجال نقل الغاز الإيراني إلى النمسا وذلك من خلال مد أنبوب لنقل الغاز الإيراني عبر تركيا وتبلغ قيمته 4 مليار دولار تقريباً ويتوقع أن يبدأ التصدير الفعلي للغاز الطبيعي الإيراني إلى النمسا اعتباراً من عام 2009.

وقد وقعت الهند وإيران معاهدة عام 1993 لإحداث أنبوب لنقل الغاز الإيراني إلى الهند إلا أن سوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي حال دون تنفيذ هذه الاتفاقية، رغم ذلك فقد وقعت باكستان وإيران في شباط 2002 معاهدة لمد خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى باكستان ومن ثم إلى الهند وقد بلغت قيمة هذا العقد ما يقارب 4 مليار دولار.

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح

بشكل شبه كلي على الزراعة ومن ثم بعض الحرفيات ورغم أنها أصبحت من أهم الدول النفطية فهي لم تهمل القطاع الزراعي بل عملت على تطويره مع قطاعات صناعية أخرى. استثمارات إيران في القطاع الزراعي سببت نهضة قوية وصولاً إلى حد إيجاد أسواق استيراد جديدة لزراعتها وتبقى الزراعة واحدة من أكبر مصادر التوظيف حيث وفقاً لإحصاءات عام 1991 تستوعب الزراعة حوالي 22% من القوى العاملة. وقد شهد قطاع الخدمات تحسناً ملحوظاً بالنسبة لنموه على المدى الطويل في حصته بالناتج المحلي الاجمالي. كما طورت إيران صناعات عدة منها صناعة البيوتكنولوجيا، والنانوتكنولوجيا والكهربائيات (تحديداً الأدوات المنزلية)، صناعة الفضاء والطاقة وصناعة الأدوية، كما تملك إيران حالياً خط تجميع سيارات صمخ.

إيران النفطية

تعد إيران ثاني أكبر منتج نفطي في منظمة "أوبك" وتحتضن في باطن أرضها 10% من مخزون النفط العالمي، كما تعد إيران صاحبة ثاني أكبر مخزون للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا. وتخطط إيران لإنتاج بورصة نفط عالمية لتجارة النفط باليورو وليس بالدولار كما هو واقع الحال الآن. وقد كان من المقرر أن تبدأ البورصة النفطية الإيرانية مزاولة أعمالها بتاريخ 20 آذار 2006 لكنه أجل بسبب مشاكل تقنية.

كونها ثاني أكبر منتج للنفط فقد ارتبط اقتصادها بشكل وثيق به، حيث شكلت عائداته ما يقرب 80% من كل عائدات صادرات إيران ويشكل النفط ما بين 40% و50% من ميزانية الدولة ويشمل من 10% إلى 20% من الناتج الداخلي غير الصافي. مع انخفاض أسعار البترول في أعوام 1998 - 1999 واجه الاقتصاد الإيراني عدة مشاكل جدية. خاصة أن إيران تدعم المواد الغذائية والمحروقات حيث تدفع 7.25 مليار دولار سنوياً لدعم لهذه السلع. لكنه بعد ارتفاع معدلات سعر النفط تحسن وضع الاقتصاد الإيراني بشكل جيد فقد بلغ نمو الإنتاج غير الصافي لعام 2003 نسبة مقدارها 45% و44% في عام 2004. وقد نظمت الميزانية الإيرانية والبالغة 127 مليار دولار لعام 2004-2005 على أساس توقع أن أسعار البترول 19.90 دولار للبرميل في حين وصل سعر برميل النفط الإيراني في عام 2003 إلى ما يعادل 30 دولار للبرميل الواحد.

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح

إيران والسلاح

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	سعر صرف الدولار	مؤشر التضخم (2000=100)
1980	6,621,700	ريال إيراني 70.61	2.10
1985	16,555,801	ريال إيراني 207.29	4.40
1990	34,505,630	ريال إيراني 415.60	11
1995	185,927,978	ريال إيراني 2,046.80	43
2000	580,473,336	ريال إيراني 6,019.01	100
2005	1,768,665,370	ريال إيراني 9,005.01	194

الخطة الأميركية لمساعدة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كانت بشروط سياسية

عسكرية شهدتها التاريخ البشري حيث أشتركت فيها معظم دول العالم واستخدم فيها آخر ما توصل اليه العقل البشري آنذاك من اختراع الاسلحة وهي اول حرب تستخدم فيها القنبلة النووية. كما تعد صاحبة أكبر عدد من الضحايا البشرية فقد قتل فيها حوالي 50 مليون فرد ما بين جندي ومدني.

بعد إنتهاء الحرب وضعت الحكومة الاميركية برنامجا اقتصاديا تحت إسم "مشروع مارشل" لإعادة أوروبا الى وضعها الاقتصادي. لكن هذا البرنامج كونه وضع من قبل المنتصر الاول في الحرب حيث انتقلت اليه التكنولوجيا الاوروبية ولم تدمر أرضه بسبب بعدها عن أرض المعركة وان جل ما خسر من أرواح هو 292131 جنديا فان اول هدف للخطة كان إبعاد النفوذ الشيوعي عن أوروبا مما دفع الاتحاد السوفياتي مع حلفائه بالاضافة الى فنلندا الى رفض مشروع مارشل. ودفعت الولايات المتحدة مبلغ 5.3 مليار دولار لأوروبا للموافقة على مشروع مارشل من أجل تحسين أوضاعها والبدء ببناء ذاتها واستلمت 16 دولة أوروبية وافقت على مشروع مارشل مبلغ 13.15 مليار دولار خلال الفترة الواقعة ما بين 1948 و1952 وعملت هذه الدول على بناء ذاتها

مثلت الحرب العالمية الثانية صفة العالم الحضاري لما شهدته من وحشية وجرائم تناقص كل ما كانت تدعو له. فهذه الحرب حدثت في وقت كانت فيه هذه البلاد تصنف على أنها أكثر بلاد العالم تطورا وحضارة. الا أن هذا التطور أنتج مع صناعته المتطورة أعلى الانظمة الفاشية والنازية التي قادت العالم برمته لحرب فناء وكل ذلك بسبب تضارب مصالح هذه الدول المتطورة لكي تجد لها مستعمرات تستغل مواردها الاولى وتحوّلها الى أسواق جديدة لبيضاؤها.

حضارة طالب بالديمقراطية فخلقت الفاشية والنازية بوجه ديمقراطي حاكم، حضارة طالب بالمساواة فخلقت العرقية والعرق السامي. طبعا كل هذا لم يخلق من فراغ بل اتى نتيجة تراكمات سابقة لتضارب المصالح ما بين هذا العالم الحضاري، المتمثل في دول أوروبا في ذلك الوقت، التي انفجرت بشكل بشع في الحرب العالمية الثانية التي ارتكبت فيها أشنع المجازر ضد الانسانية واستخدمت فيها كل أنواع الاسلحة الفتاكة المعروفة وصولا الى حد إلقاء القنبلة النووية من قبل الولايات المتحدة الاميركية على هيروشيما ليقتل أكثر من 7100 مدني بأقل من دقيقة وشوّه الملايين ودمر 4.5 ميل مربع منها من دون اية مسالة تذكر للذي إلقى هذه القنبلة وبعد 3 ايام القيت قنبلة أخرى على نكازاكي وحتى تاريخه هناك مناطق ملوثة نوويا من جراء القنبلتين وهناك أطفال يولدون، لحد اليوم، مشوهين بسببها ولم يعدها أحد جريمة بحق البشرية!!!

سنة	العلم	أمريكا	نسبة أمريكا
1939	542.000	283.000	52%
1940	5.1 مليون	2.47 مليون	48%
1941	7.3 مليون	7.7 مليون	
1942	7.7 مليون	184 مليون	
1943	8.9 مليون	200 مليون	
1944	6.4 مليون	223 مليون	

تحقيق مصالح الدول الحضارية الفاشية والنازية فعلى سبيل الذكر فقط كانت القوة العسكرية الالمانية تعد ب10200000 جندي قتل منهم 13500000 جندي واليابان 6095000 قتل منهم 1219000 بينما في المعسكر المقابل والذي كان يعرف بإسم الحلفاء كانت قوة الصين 5000000 جندي قتل منهم 2200000 وقوة الاتحاد السوفياتي كانت 12500000 جندي قتل منهم 7500000 جندي أما مجموع من قتل من الحلفاء فهو 11370681 جندي في حين قتل من المحور 5328000 جندي مما رفع مجموع الجنود الذين قتلوا من كلا الطرفين الى 16698681 جندي.

وتعد الحرب العالمية الثانية أكبر حرب استهدفت الحكومة الاميركية بالقيام بعمليات متنوعة استراتيجية اخرى في لبنان، إضافة الى هجوم شامل على بطاريات الصواريخ في جنوب لبنان حيث تتركز. ولقد اعتمدت الحكومة فوراً كلا التوسيعتين. روح قرار مجلس الوزراء لخصه بشكل وافي وزير الدفاع عمير بيريتز الذي قال: "نحن نتعدى مرحلة التهديدات ونمضي مباشرة الى الفعل".

في الساعة 21:50 في نفس اليوم، نشرت طبة هارتز على الانترنت انه في تلك الاثناء قامت اسرائيل تواقف الجسور في وسط لبنان، وهاجمت "مواقع لحزب الله" في جنوب لبنان. النشرة الصحفية لمنظمة العفو الدولية في اليوم التالي (13 يوليو 2006) افادت انه في تلك الهجمات "قتل حوالي 40 مدنيا لبنانيا... من بين الضحايا اللبنانيين كانت هناك عائلة واحدة مكونة من 10 افراد، منهم 8 اطفال، قتلوا في قرية الدوير، بالقرب من النبطية، وعائلة من 7، تشمل طفلا في الشهر السابع من عمره، قتلوا في بفاي بالقرب من صور. اكثر من 60 مدنيا اصيبوا في تلك الهجمات او في الاخرى. كان الامر عند هذه النقطة، مبكرا في ليل الاربعة، فيما يلي الهجوم الاسرائيلي الاول، بدأ حزب الله هجومه بالصواريخ على شمال اسرائيل. فيما بعد وفي نفس الليلة (قبل فجر الخميس)، شنت اسرائيل اول هجوم لها على بيروت، عندما قصفت الطائرات الاسرائيلية مطار بيروت الدولي وقتلت على الاقل 27 مدنيا لبنانيا في سلسلة من الغارات. كثف حزب الله كرد فعل على ذلك هجماته الصاروخية يوم الخميس، عندما "اطلق اكثر من 100 صاروخ كاتيوشا الى داخل اسرائيل من لبنان في أكبر هجوم من نوعه منذ بداية الحرب اللبنانية عام 1982". قتل مدنيان اسرائيليين في هذا الهجوم، ونقل 132 الى المستشفى. عندما بدأت اسرائيل التدمير للاحياء المدنية في بيروت في اليوم التالي، بما فيها المحاولة الفاشلة لاغتياي نصرالله، مد حزب الله هجومه الصاروخي الى حيفا.

طريقة البداية، لم يكن هناك شيئا في العمل العسكري لحزب الله، مهما كان رأي المرء فيه، يبرر هذا الرد الاسرائيلي الشامل الغير المتناسب. للبنان نزاع حدودي طويل الاجل مع اسرائيل: في 2000، عندما انسحبت اسرائيل في ظل ايهود باراك، من الجنوب اللبناني، احتفظت اسرائيل بقطعة صغيرة من الارض عرفت باسم مزارع شعا (بالقرب من جبل دوف)، وادعت اسرائيل انها تنتمي تاريخيا لسوريا وليس للبنان، رغم ان كلا من سوريا ولبنان انكرا ذلك. ولطالما التجأت

شرق أوسط إسرائيل الجديد

ولكن إسرائيل لا تضحى بجنودها ومدنييها فقط من أجل إرضاء إدارة بوش. فقد كان "الشرق الاوسط الجديد" حلما للدوائر الإسرائيلية العسكرية الحاكمة على الاقل منذ 1982، عندما قاد شارون البلاد لأول حرب على لبنان بهذا الهدف المعلن بالضبط. زعماء حزب الله كانوا يجادلون لسنوات بان الدور الحقيقي طويل المدى لهم هو حماية لبنان، حيث ان جيشه اضعف من ان يقوم بذلك. ولقد قالوا بان اسرائيل لم تتخل ابدا عن طموحاتها في لبنان وان السبب الوحيد لانسحابها من جنوب لبنان في 2000 هو ان مقاومة حزب الله جعلت من استمرار الاحتلال كلفة عالية لا تطاق. يعرف شعب لبنان ما يعرفه لا تطاق. يعرف شعب لبنان ما يعرفه تكفي لينتكر - ان في رؤية بن جوريون، الزعيم المؤسس لاسرائيل، حدود اسرائيل يجب ان تكون "طبيعية"، اي - نهر الاردن في الشرق، ونهر الليطاني اللبناني في الشمال. في 1967، ظفرت اسرائيل بالسيطرة على نهر الاردن، في الاراض الفلسطينية المحتلة، ولكن كل محاولاتها لتأسيس حدود على نهر الليطاني قد لاقت الفشل الذريع.

كما كنت اجادل في كتابي فلسطين/ اسرائيل، عندما كان الجيش الاسرائيل يغادر جنوب لبنان توا في 2000، كانت خطط العودة لاحتلال الجنوب جاهزة. ولكن في رؤية العسكرية الاسرائيلية، في الجولة القادمة، يجب تطهير الارض اولا من سكانها، كما فعلت اسرائيل عند احتلالها هضبة الجولان السورية في 1967، وكما تفعل الان في جنوب لبنان. وحتى تتمكن اسرائيل من تحقيق رؤية بن جوريون، من الضروري تأسيس "نظاما صديقا" في لبنان، نظاما "يتعاون" في سحق اي مقاومة. وحتى تفعل ذلك، من الضروري اولا تدمير البلاد، كما نمونج الولايات المتحدة في العراق. كانت تلك بدقة اهداف شارون المعلنة في حرب لبنان الاولى. تعتقد اسرائيل والولايات المتحدة ان الظروف الان قد نضجت بما فيه الكفاية حتى انه اخيرا يمكن تحقيق هذه الاهداف.

تانيا راينهات* تانها راينهات هي استاذة متقاعد للفويات ودراسات الاعلام في جامعة تل ابيب ومحرة افتتاحيات لصحيفة المسائية "يديعوت ابرونوت". الطبعة الثانية من كتابها فلسطين/اسرائيل الصادر في عام 2000 - كيف نهي حرب 1948 ظهرت في العام الماضي (سبع قرض)، وكتابها الجديد: خريطة طريق للا مكان، سوف يظهر في سبتمبر (دار نشر فرسو).

المصدر: مجلة Z

مباشرة ومنذ البداية، تصرفت مصادر رسمية في الولايات المتحدة واسرائيل بصراحة ملموسة في هذا الشأن. وكما شرح مسئول اسرائيلي كبير للواشنطن بوست في 16 يوليو، "غارة حزب الله عبر الحدود قد منحت لنا "لحظة فريدة" نتج فيها "وضوح للمصالح". وتضمني الصحيفة لتفسر لماذا يكون وضوح المصالح هذا:

بالنسبة للولايات المتحدة، الهدف الاعرض هو خلق محور حزب الله حماس سوريا ايران، التي تعتقد الولايات المتحدة ان شبكة موارد تتجمع فيه لتغيير الملعب الاستراتيجي في الشرق الاوسط، كما يقول المسؤولون الامريكويون.

بالنسبة للولايات المتحدة، الشرق الاوسط هو "ملعب استراتيجي، حيث تحقق اللعبة هيمنة امريكية كاملة. تسيطر الولايات المتحدة توا على العراق وافغانستان، وتعتبر مصر والسعودية والاردن وبعض البلاد القليلة الاخرى انظمة متعاونة صديقة. ولكن حتى بمواقع الاقدام الكبيرة تلك، الهيمنة الامريكية الكاملة لم تقم على اساس متين بعد وينتظرها الكثير. ايران لا تعاني بل زاد وزنها بعد الحرب العراقية وترفض قبول اوامر السيد. عبر العالم العربي، بما فيها "الانظمة الصديقة"، هناك غضب يقلي ضد الولايات المتحدة، وفي القلب من هذا الغضب، ليس فقط الاحتلال العراقي، ولكن القمع الوحشي للفلسطينيين، ومساندة الولايات المتحدة للسياسات الامريكية. المحور الجديد للاعداء الاربعة لادارة بوش (حماس حزب الله سوريا ايران) هي كيانات يراها العالم العربي مقاومة ضد الولايات المتحدة او مقاومة ضد الحكم الاسرائيلي، وتتاضل من اجل التحرر العربي. من منظور بوش، لم يبق امامه سوى عامين لتحقيق رؤيته بالسيطرة الكاملة للولايات المتحدة على الشرق الاوسط، وحتى يحقق ذلك، كل بذور المقاومة يجب ان تسحق بضره ماحقة توضح لكل فرد في العالم العربي ان اطاعة اوامر السيد هي الطريق الوحيد للبقاء على قيد الحياة. لو ان اسرائيل ترحب وعلى استعداد لتادية هذه الوظيفة، ولا تسحق الفلسطينيين فقط، ولكن ايضا اللبنانيين وحزب الله، اذا فالولايات المتحدة، الممزقة من الداخل بالاستهجان المتنامي ضد حروب بوش، وربما عدم قدرته على ارسال جنود جدد ليقتلوا من اجل قضية اليمين الان، فالولايات المتحدة سوف تقدم كل الدعم الذي تستطيعه. وكما اعلمت رابيس في زيارتها الاخيرة للقدس في 25 يوليو، القضية هي "شرق اوسط جديد". "ولسوف نكون الغالبين" - كان هذا وعدا لاولمرت.



الحكومة اللبنانية مرارا للولايات المتحدة والبلاد الاخرى من أجل حث اسرائيل على الانسحاب من هذه الارض، وقد اصيبت بؤرة للاحتكاك في جنوب لبنان، من أجل تقليل التوتر في المنطقة وللمساعدة النقاش الداخلي في لبنان على تنفيذ قرار مجلس الامن. مثل هذه الطلبات كان آخرها في منتصف ابريل 2006 في لقاء بواشنطن بين رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وجورج بوش. في السنوات الست المنصرمة منذ الانسحاب الاسرائيلي، وقعت عدة حوادث حدودية بين حزب الله والجيش الاسرائيلي، وانتهاكات وقف اطلاق النار من النوع الذي ارتكبه الان حزب الله، حدثت من قبل، بادر بها كلا من الجانبين، والاعلبي كانت من ناحية اسرائيل. لم ينتج عن اي من الحوادث السابقة انهزام الكاتيوشا مرة واحدة ولا ليد. بدلا من ذلك، قررت اسرائيل حربا كبرى. وكما يراها بيريتز: "الهدف من هذه الحادثة هو ان ننهي من حزب الله وقد تلقى علقه ساخنة للدرجة التي تجعل الرجل منه لا يندم اذا ما شن هذه الحادثة [طبق الاصل]". تعرف الحكومة الاسرائيلية منذ البداية مباشرة انها بعدوانها هذا سوف

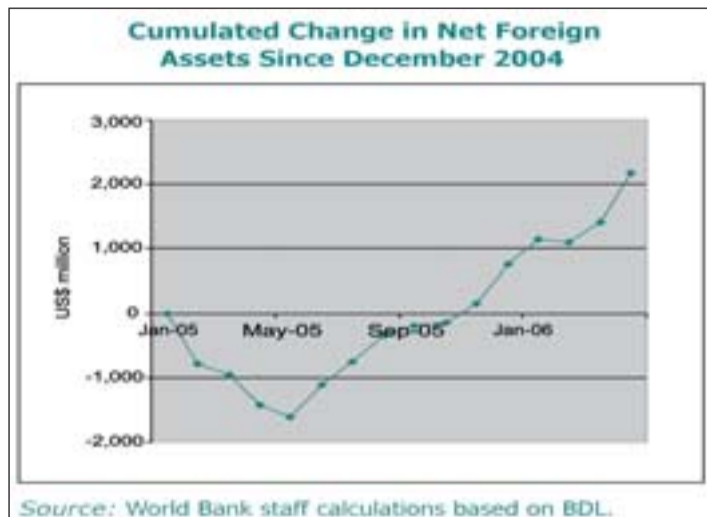
تانيا راينهات*

بيروت تحترق، مئات اللبنانيين يموتون، مئات الالاف منهم يخشون كل ما قد امتلكوه في حياتهم ويصيحون لاجئون، وكل ما يفعله العالم هو انقاذ عملية "ترحيل الاجانب" من البلد التي كانت منذ اسبوعين فقط "باريس الشرق الاوسط". لبنان يجب ان يموت الان، لان "اسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها"، كما تيشر الكهانة الامريكية، المستخدمة لسد السبيل على اي محاولة دولية لفرض وقف لاطلاق النار. اسرائيل، المدعومة بواسطة الولايات المتحدة، تصور حربها كحرب دفاعية عن نفسها. من السهل بيع ذلك الخطاب لوسائل الاعلام السيارة، لان سكان شمال اسرائيل هم ايضا في الملاحي، ويتعرضون للقصف والخطر. زعم اسرائيل بان اي بلد لن تدع مثل هذه الهجمات على سكانها تمر دون رد، يجد كثير من الاذان المتعاطفة. ولكن دعنا نعيد بناء كيف بدأ كل ذلك بشكل صحيح.

يوم الاربعة، 12 يوليو، هاجمت وحدة من حزب الله عربتان عسكريتان من الجيش الاسرائيلي في دورية على حدود اسرائيل مع لبنان. قتل ثلاثة جنود في الهجوم واخذ اثنان كرهائن. في مؤتمر صحفي عقد في بيروت بعد الحادثة بساعتين، الشيخ حسن نصرالله قائد حزب الله شرح هدفهم من العملية وهو الوصول الى تبادل للاسرى، حيث تعيد اسرائيل ثلاثة من السجناء اللبنانيين كانت اسرائيل قد رفضت اطلاق راحهم في تبادل سابق، مقابل الجنديين. اعلن نصرالله "انه لا يريد جر المنطقة الى حرب"، ولكنه اضاف "ان ما يمتنعنا عن ذلك حاليا ليس هو الضعف... لو ارادوا [اسرائيل] ان يختاروا مواجهتنا، يجب ان يجهزوا انفسهم لمفاجآت".

ومع ذلك، لم تتمهل حكومة اسرائيل لحظة واحدة من اجل الدبلوماسية، والتفاوض، او حتى التفكير المهادني في الوضع. في لقاء وزاري في نفس اليوم، منحت سلطات لهجوم واسع على لبنان. وكما نشرت المارتس، "مع تباين حد لرد فعل اسرائيل السابق على هجمات حزب الله، وافقت جلسة الوزارة بالاجماع على ان الحكومة اللبنانية يجب ان تتحمل المسؤولية عما تم امس". اعلن اولمرت: "حدث هذا الصباح ليس عملا اراهبا، ولكنه فعل دولة ذات سيادة هاجمت اسرائيل دونما سبب ودون توجيه اي استفزاز لها". واصل ان "الحكومة اللبنانية، التي يشكل حزب الله جزءا منها، تحاول نفس استقرار المنطقة. لبنان مسؤول وهو سوف يتحمل نتائج افعاله تلك". في اللقاء الوزاري، "نصح جيش الدفاع

Economic Developments in the First Quarter of 2006



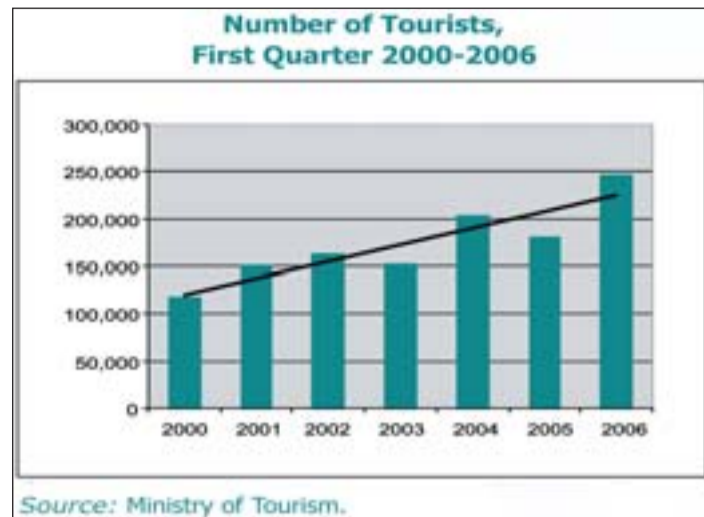
In the First Quarter of 2006, Lebanon continued to benefit from an exceptionally benign environment. Ever-high oil prices and ample levels of liquidities in the region encouraged capital inflows and transfers to Lebanon, tourism, real estate activity and exports to the Gulf countries. All these factors helped sustain the demand for Lebanon's products and services, despite a higher oil-import bill and related weak demand in Europe. In turn, following a poor performance in 2005, GDP growth could well rebound as of 2006. Security conditions permitting, a progressive return of the Lebanese economy to normal operating levels could entail an average annual growth rate in real GDP in the range of 4 to 6 percent in 2006.

At the same time, structural problems remain colossal, and cloud Lebanon's future unsustainable debt dynamics and related financial vulnerabilities, large fiscal and current account deficits, weak and volatile growth performance, strong emigration flows of young and skilled workers and ageing population, poor public services and corruption, and a deteriorating environment. In the face of such daunting challenges, the external environment will not always be as favorable as today.

At this juncture, Lebanon does not have the luxury to delay the structural reforms needed to tackle these problems at their roots. Accordingly, the Government's five-year plan foresees administrative, social, financial and economic reforms to rationalize public spending, improve governance, strengthen safety nets and raise Lebanon's long term growth and job creation performances. As a major instrument of any policy reform, the 2006 budget should incorporate some of these elements. The other sections of this note summarize recent developments in the real and financial sectors, public accounts and the balance of payments in the First Quarter of 2006. Real Sector Developments The regrettable absence of updated economic statistics impedes rigorous monitoring of economic activity. National and external accounts are still missing. Also, there is no up-to-date information on household living conditions, wages or unemployment. Recent efforts exerted by the Government of Lebanon to develop quantitative information, notably national accounts (for the period 1997-2002), household living conditions (for 2004), consumer price indexes (on a quarterly basis) are welcome, but remain insufficient.

Government efforts should be sustained to make permanent the production and dissemination of reliable statistics in these fields, among others, as a critical element for good governance. The coincidence indicator from the Central Bank in the First Quarter of 2006 was 8 percent higher than in the First Quarter of 2005. This surge clearly reflects an increase in economic activity compared with the First Quarter of 2005. Indirect indicators notably suggest a strong acceleration in construction and tourism activities in the First Quarter of 2006. Construction permits and cement deliveries grew respectively by 95 percent and 68 percent compared with the First Quarter of 2005. Also, the number of tourists was 37 percent higher in the First Quarter of 2006 than in the First Quarter of 2005, which, beyond the negative impact of political and security events, nevertheless, confirms the structural increase in tourism activity witnessed since the late 1990s. Merchandise exports also grew, and were 28 percent higher in the First Quarter of 2006 than in the First Quarter of 2005. Since April 2005, merchandise exports have been growing at the annual rate of 23 percent, a pace similar to that observed in 2003 and 2004. At the other extreme, government expenditure (excluding transfers and debt payments) continued to barely contribute to growth in aggregate demand in the absence of a new budget law, which restricts expenditures to essentials and freezes most investment projects. Private consumption, as indirectly proxied by merchandise imports, was 11 percent higher in the First Quarter of 2006 than in the First Quarter of 2005, but a significant part of the growth in the value of imports can be explained by higher import prices.

Since April 2005, the coincidence indicator from the Central Bank is growing at an annual pace of 7.5 percent, which is similar to the 7.4 percent observed in the years 2003 and 2004. Annual real GDP growth in these years was estimated at 5-6 percent, and Lebanon could well progressively return in 2006 to a similar growth path, inspired by booming exports of goods and services and real estate investments. Nevertheless, in the absence of massive investments in other sectors, it is unlikely that Lebanon will be able to maintain such type of performance in the medium term. Per World Bank calculations, the long-term growth potential of Lebanon currently does not exceed 3 percent per year, as the economy continues to face a poor



investment climate.

Balance of Payments

Merchandise Trade deficit widened in the First Quarter of 2006 compared with the First Quarter of 2005. Export growth, although more rapid than import growth between the First Quarter of 2005 and the First Quarter of 2006, was insufficient to contain the merchandise trade deficit, given the much larger size of imports. As a result, the merchandise trade deficit grew by US\$76 million, from US\$1,757 million in the First Quarter of 2005 to US\$1,833 million in the First Quarter of 2006. For the full year 2005, the merchandise trade deficit stood at approximately 34 percent of GDP.

The widening merchandise trade deficit was, nevertheless, more than offset by growing net exports of services, remittances, transfers and capital inflows. The sum of these three components is calculated by the sum of merchandise trade deficit and changes in the net foreign assets of banks. This composite grew by US\$1,688 million between the First Quarter of 2005 and the First Quarter of 2006, financed the trade deficit and allowed banks to improve their net foreign assets position. Excluding the peaks of early 2003, (following Paris II) and dips of February-April 2005, (following the assassination of former Prime Minister Rafic Hariri), these inflows have shown relative stability and a significant increase, mirroring the oil boom in the region. In 2005, the sum of exports of services (minus imports of services), remittances, transfers and capital inflows represented approximately 37 percent of GDP.

Fiscal Developments

Fiscal deficit increased in the First Quarter of 2006, with the rise in debt service and oil prices.

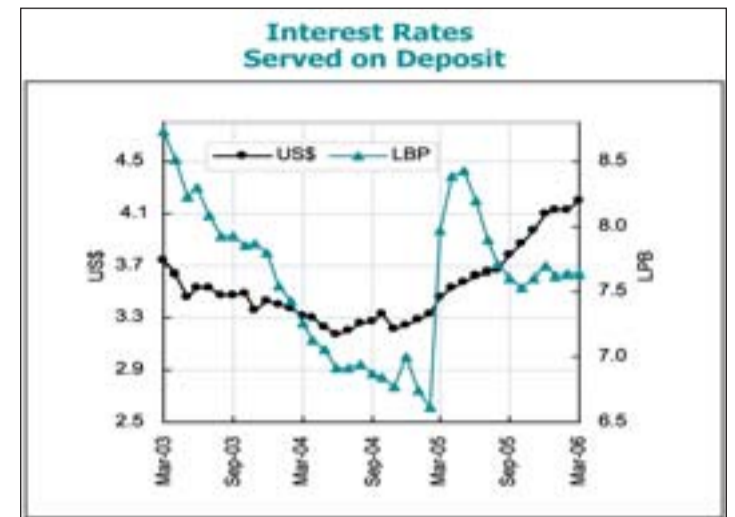
Fiscal Accounts, First Quarter 2004-2006			
LBP billion	2004	2005	2006
Total Receipts	1,141	1,094	1,281
Budget Receipts	1,084	1,051	1,210
Tax Revenues	771	750	807
VAT	252	272	281
Customs	258	221	155
o/w Petroleum Tax	188	130	73
Other Tax Revenues	261	258	371
Other	313	301	403
Treasury Receipts	57	43	71
Total Payments	1,525	1,409	1,684
Primary Spending	498	492	504
Debt Service	530	461	628
in LBP	310	211	355
in FX	221	250	273
Treasury Payments	496	456	552
Surplus / Deficit	-384	315	-403
Primary Surplus	147	146	225

Source: Ministry of Finance.

The deficit increased to LBP608 billion from LBP475 billion a year earlier (+LBP133 billion). Primary surplus improved to LBP339 billion from LBP220 billion a year earlier (+LBP119 billion). The debt service, which makes the difference between the overall deficit and the primary surplus, indeed rose by 36 percent between the First Quarter of 2005 and the First Quarter of 2006 (+LBP252 billion). In turn, most of the increase in the debt service resulted from higher interest rates paid on the debt labeled in Lebanese Pounds, the consequence of longer average maturities and a higher share of subscriptions at market conditions.

Rising oil prices continue to exert a heavy toll on fiscal accounts, in terms of higher expenditures and lower revenue. Higher diesel oil subsidies and transfers to EDL coupled with lower excise taxes, a consequence of the cap imposed on retail gas prices to fend off rising world oil prices, cost the Treasury LBP110 billion more in the First Quarter of 2006 than in the First Quarter of 2005.

Revenues increased by 17 percent over the First Quarter of 2006, driven by substantial increases in both non-tax and tax revenues, partially driven by the indirect effects of the increase in oil prices. Non-tax revenues rose by 34 percent and contributed by 55 percent to the total increase in revenues. Transfers from the Telecom companies rose by 53 percent, while administrative fees rose by 52 percent, the result of increases introduced in the Budget Law for 2005, and implemented in 2006. In spite of lower petroleum excise taxes, tax revenue rose by 7.5 percent and represented 30 percent of the total increase in revenues. The highest increases occurred



in the taxes on property, taxes on capital gain and taxes on interest rates, which respectively rose by 46, 42 and 20 percent. These increases reflect the impact of growing capital inflows on bank deposits and on the demand for real estate and equities.

Indirect taxes on consumption (VAT, tariffs and excise taxes, excluding petroleum excise taxes) rose by 5 percent between the First Quarter of 2005 and the First Quarter of 2006 (and declined by 4 percent once petroleum excise taxes, which dropped by 43 percent, were included).

The gross public debt increased by 7 percent between March 2005 and March 2006. The debt denominated in LBP increased by 8.9 percent, while the debt denominated in foreign currency rose by 5.3 percent. In terms of maturities, the average life of LBP-denominated debt increased to 1.7 years in March 2006, up from 1.6 years in March 2005, while the average life of foreign currency-denominated debt stood at 5.4 years against 6.1 years in 2005. In terms of interest rates, the average interest rate on LBP debt reached 8.07 percent in 2006 against 6.44 percent in 2005, while the rate on foreign currency debt rose from 7.2 percent to 7.5 percent. The composition of the debt by currency did not change dramatically over the year, with the share of the LBP-denominated debt remaining at 48 to 49 percent. However, the composition by type of holder was substantially modified, as the Central Bank was able to sell a large number of bonds it had acquired in the First Quarter of 2005. As a result, 19 percent of the debt was detained by the Central Bank by end-March 2006, against 28 percent a year earlier. The lower resort to Central Bank financing also is reflected in the decrease in public sector deposits, which decreased by LBP336 billion between March 2005 and March 2006, the equivalent of 1 percent of GDP.

Financial Markets Developments

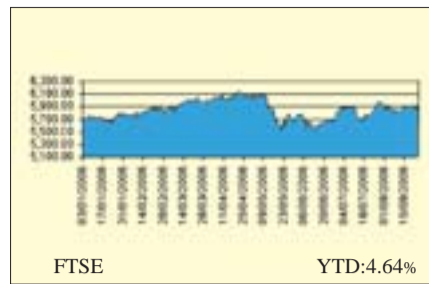
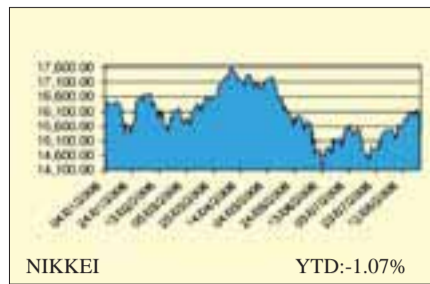
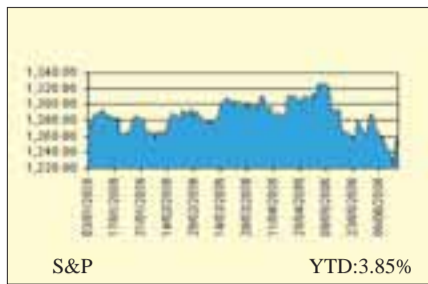
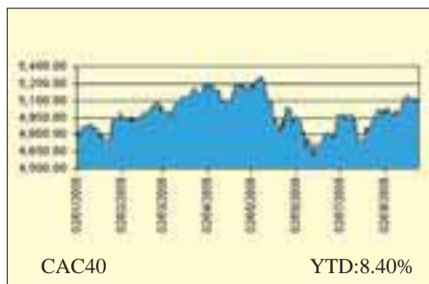
Money Supply grew rapidly in the First Quarter of 2006. Monetary aggregates rose by 9 percent compared to March 2005, and by 2 percent since end-2005. The growth of the Money Supply in LBP reached 41 percent between the First Quarter of 2005 and the First Quarter of 2006, while the Money Supply in foreign currencies increased by only 1 percent. Accordingly, the dollarization rate of banks' deposits decreased from 79 to 72 percent between March 2005 and March 2006.

Looking at the counterpart of Money Supply, it appears that the bulk of the increase in Money Supply comes from incoming capital inflows.

Domestic interest rates only partially absorbed the rise in global interest rates. While the three-month LIBOR (US Dollar) gained 190 basis points (bps) between March 2005 and March 2006, the average remuneration of US Dollar-denominated deposits increased only by 74 bps. Meanwhile, the average remuneration of LBP-denominated deposits dropped by 33 basis points. These evolutions should, obviously, be discounted by the fact that the period of comparison, the First Quarter of 2005, was one of high perceived exchange rate risk and growing dollarization rates in the midst of political turmoil. This also reflects, to some extent, the impact of the large supply of foreign capital inflows and transfers to Lebanon since March 2005. In turn, in the face of stagnant private demand for credit, lending interest rates are on the decline (at least with respect to those served on deposits), minus 80 bps for LBP-denominated loans and advances and +17 bps for US Dollar-denominated loans and advances.

The exposure of commercial banks to the public sector continued to grow. Total lending to the Government and the Central Bank increased from 52.5 percent of banks' total assets in March 2005, to 53.5 percent in March 2006. The share of banks' assets invested at the Central Bank went down from 31 to 27 percent, while the share of banks' assets invested in public bonds grew from 21 to 26 percent. The Central Bank was able to reconstitute its gross stock of foreign currency reserves to levels reached prior to the political turmoil of early 2005. The Central Bank's foreign reserves increased from US\$7.6 billion in March 2005 to US\$9.9 billion, fueled by inflows of foreign capital and by the de-dollarisation of deposits. The growth in the Beirut Stock Exchange (BSE) capitalization also reflects the influence of foreign capital inflows. After more than doubling in 2005, the capitalization of the BSE increased by 50 percent during the First Quarter of 2006. Most of the increase stems from the rise in the stocks of the real estate Solidere Company (from US\$8 by end-2004 to US\$18 by end-2005 and US\$22 by end-March 2005), fueled by growing demand from Gulf investors.

World Bank
Second Quarter 2006



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon FRN	Nov-09	8.19%	101.50
R. Lebanon 7	Dec-09	8.32%	96.75
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	8.47%	96.50
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.52%	98.00
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.56%	96.75
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.62%	100.50
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	8.65%	93.50
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.85%	118.25
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.74%	108.00
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.70%	99.25
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.71%	96.75



FINANCIAL

FUNDS ADVISORS

INTERNATIONAL S.A.L

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان

وسيط معتمد في بورصة بيروت

بناية تماري، شارع النني، وسط بيروت التجاري

TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193

Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	19.28	7.2%	26.7	1.5	3,180.6
Solidere (B)	19.27	7.2%	26.6	1.5	3,180.6
BLC Bank	10.26	46.4%	21.2	8.6	413.7
Banque Audi GDR	61.2	2.3%	11.8	1.6	2,005.3
Bank of Beirut-Listed shares	13	31.3%	16.5	2.3	527.8
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.7	-3.3%	NA	NA	35.1
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.75	0.0%	NA	NA	75.2
Byblos Bank-Listed shares	2.02	-14.4%	10.6	1.2	830.3
Byblos Bank-Priority shares	2.02	-12.2%	10.6	1.2	830.3
Byblos Bank-Pref. Call.-listed	100.2	-9.7%	NA	NA	100.2
BEMO Bank -listed	4.44	26.9%	10.1	1.3	71.0
BLOM Bank GDR	70.75	6.4%	8.6	1.5	1,521.1
Rymco	1.1	-1.8%	18.3	0.7	27.5
Holcim Liban	2.62	45.6%	26.8	2.6	613.6
Ciments Blancs Bearer	2	60.6%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.3	-13.3%	2.9	1.3	11.7
Uniceramic Nominal A	1.3	-7.1%	10.5	2.1	16.7
Uniceramic Bearer C	1.59	-9.1%	12.8	2.5	20.5
Beirut Interbank Fund	100	-6.5%	NA	NA	20.0
Beirut Global Income Fund	98	-6.8%	NA	NA	33.3
Beirut Lira Fund*	102,700	-5.3%	NA	NA	28,243
Beirut Golden Income *	108,500	-2.9%	NA	NA	44,485

Over - the - Counter

Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	18.5	5.7%	25.6	1.5	3,052.5
AUDI GRD	60	0.0%	11.5	1.6	1,966.0
BLOM GDR	68	2.3%	8.2	1.5	1,462.0

The closing prices as of 28 - 08 - 2006

*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds

**The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bonds

Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Yield (%)	Value (L.L)
6	29/6/06	28/12/06	248	6.99	7.24	24	22/6/06	19/6/08	247	8.50	10,000
12	22/6/06	21/6/07	247	7.19	7.75	36	22/6/06	18/6/09	247	9.32	10,000

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
Saudi SE	11028	-34.01%
Saudi Basic Industries Corp.	132.75	-30.13%
Saudi Telecom Co.	102.5	-31.67%
Saudi Electricity Co.	19	26.67%
Al Rajhi Bank	294.75	-29.82%
Samba Financial Group	155.25	-26.07%
Riyad Bank	80.25	-42.68%
Kuwait SE	9599	-16.15%
National Bank of Kuwait	2060	-7.21%
Mobile Telecommunications Co.	2820	-19.89%
Kuwait Finance House	2000	-15.97%
The Public Warehousing Co.	1880	-35.17%
The Gulf Bank	1340	8.06%
The Commercial Bank of Kuwait	1140	1.79%
DUBAI FM	453	-55.63%
Emaar Properties Co.	13.70	-41.08%
Emirates Bank International	14.00	-26.43%
National Bank of Abu Dhabi	24.30	-46.09%
National Bank of Dubai	11.20	-45.63%
Emirates Telecommunication Corp.	19.00	-16.23%
Shuaa Capital	4.86	-52.82%
DOHA SM	7789	-29.53%
Industries Qatar Co.	90.2	-37.79%
Qatar Telecom	249.5	6.90%
Qatar National Bank	284.5	-3.94%
Qatar Gas Transport Co.	23	-54.55%
The Commercial Bank of Qatar	109	-30.16%
Doha Bank	110	-66.33%
BAHRAIN SE	2175	-0.94%
Bahrain Telecommunication Co.	0.98	7.93%
Al Ahli United Bank	1.06	12.77%
Investcorp Bank	2350	-0.42%
Arab Banking Corporation	1.19	0.85%
Gulf Finance House	2.47	-18.75%
National Bank of Bahrain	1.00	-0.20%

وراء الارقام تقييم المخاطر اليوم بات ضرورة

عاد سعر الاسهم اللبنانية المدرجة في بورصة بيروت الى مستويات أدنى من المستويات التي وصلت اليها ما قبل 12 تموز الا ان هذه المستويات تبقى أعلى بكثير من معدلات أسعار الاسهم في مثل هذه الايام من العام 2005، وبالتالي يتم التعاطي مع هذه الاسهم كأن شيئاً لم يحصل في البلاد في وقت يعلم فيه الجميع أنه لا بد لأسهم المصارف أن تتأثر بما حصل بسبب المؤونات الكبيرة التي يفترض أن تؤخذ على القروض بفعل الخسائر المباشرة من جهة والركود الاقتصادي المتوقع من جهة أخرى. كما انه من المتوقع أن تتأثر ميزانية الدولة، وهي أمور يفترض على الاقل أن تؤخذ بعين الاعتبار لجهة زيادة حجم المخاطر في عمليات التقييم لهذه الاسهم، وبالتالي فهل من المنطقي لمكثراً حالة ان تبقى الاسعار على حالها؟

هنا لا بد من الاشارة الى افتقار السوق المالي اللبناني الى أي تقييم أو إعادة تقييم معلى لهذه الاسهم، ربما لأن أحداً لا يجراً في لبنان على القيام بمثل هذا العمل.

ولعل سبب الخوف هذا هو احتمال حصول اسقاط للتقييم السليبي على قيمة السهم على وضع السيولة والملاءة للمؤسسات بمعنى اعتبار ان السهم الذي تزيد مخاطره يعني ان الخطر نفسه يطال المؤسسة وادائها بشكل عام مع العلم ان لا مبرر لهذا الربط والخطر الممكن على اسهم المصارف في هذه الايام لا يرافقه خطر مماثل على وضع المصارف، الا ان هذا الربط يدل على افتقار للثقافة المالية المطلوبة التي تسمح بالتمييز بين العناصر.

يبقى ان ننتظر قيام مؤسسات وجهات دولية اجنبية بمكثراً تقييمات للأسهم كما يحصل في كل مرة للفت انتباه المستثمرين الى واقع الحال اليوم.

جان رياشي

الشركة اللبنانية للاعلام والدراسات ش.م.م. LCIS

سلة خدمات للأفراد و المؤسسات

* "Daily Report" ... زبدة ما في كل وسائل الاعلام المحلية والعربية والأجنبية

* إدارة حملات إعلانية و ترويجية

01/746333 www.lebanonreport.info